ABAD
MAJELIS TARJIH MUHAMMADIYAH
Menebar Maslahat, Mencerahkan Umat

الفتاوى المعاصرة
للجمعية المحمدية

مجلس الإفتاء والتجديد الرئاسة المركزية للجمعية المحمدية
١٤٤٧ هـ/٢٠٢٦ م

الفتاوى المعاصرة للجمعية المحمدية

- حكم إنشاء بنوك حليب الأم
- استخدام الميرين تابلًا للطبخ (للمجتمع المسلم في اليابان
- استخدام الخلايا الجذعية(Stem Cell)
- العملات المشفرة (الكريبتو) كأصل مالي رقمي
- زكاة الأصول والدخل الرقمي
- نقل ذبح الهدي إلى إندونيسيا
- الحج بتأشيرة غير تأشيرة الحج، والمرور بمزدلفة، والتنازل في منى

مجلس الإفتاء والتجديد الرئاسة المركزية للجمعية المحمدية

١٤٤٧ هـ/٢٠٢٦ م

الفهرس

- **الفهرس ـ ج**
- **تقديم ـ ز**

- **الفتوى بشأن حكم إنشاء بنوك حليب الأم ١**
  - * السؤال حول مكانة بنوك حليب الأم في الفقه الإسلامي ١
  - * الإجابة ١
    - مقدمة: الفوائد الطبية لحليب الأم للرضيع والأم المرضع ١
    - الحكم الشرعي لإنشاء بنوك حليب الأم ووجود هيئة شرعية معتمدة ٢
    - شروط تسجيل وإدراج هوية المتبرعة والمتلقي لحليب الأم ٣
    - النظرة الشرعية حول خلط حليب الأم من متبرعات مختلفات ٥

- **الفتوى بشأن استخدام الميرين تابلًا للطبخ (للمجتمع المسلم في اليابان) ٧**
  - * السؤال حول استخدام الميرين في تقاليد الطهي اليابانية ٧
  - * الإجابة ٨
    - المواد الخام، وعملية التخمير، ونسبة الكحول في الميرين ٨

- عامل الغرض الأصلي للميرين وحاجة المجتمع الياباني ١٠
- النظرة الفقهية استناداً لقاعدة العرف والعادات (العادة مُحَكَّمة) ١١
- الخاتمة: حكم استخدام الميرين في الطبخ ١٢

- **الفتوى بشأن حكم استخدام الخلايا الجذعية (Stem Cell) ١٣**
* السؤال حول استخدام الخلايا الجذعية للأغراض العلاجية والتجميلية ١٣
* الإجابة ١٣
- مفهوم الخلايا الجذعية ١٣
- مصادر الخلايا الجذعية وفوائدها ١٤
- الرؤية الشرعية الإسلامية ١٥
- استخدام الخلايا الجذعية من مصادر حلال للأغراض التجميلية ١٧
- الخاتمة ١٨

- **الفتوى بشأن العملات المشفرة (الكريبتو) كأصل مالي رقمي ١٩**
* مقدمة: التحول الاقتصادي من النظام المادي إلى النظام الرقمي ١٩
* العملات المشفرة (الكريبتو) كـ "مال متقوم" ٢٠
* شروط الجواز (الإباحة) ٢٢
* الوضع القانوني للتوزيع المجاني (Airdrop) ٢٦
* أهمية الوعي المالي (الثقافة المالية) والشرعية القانونية للدولة ٢٧
* العملات المشفرة (الكريبتو) لا يمكن استخدامها كعملة نقدية ٢٧
* الخاتمة ٢٨

- **الفتوى بشأن زكاة الأصول والدخل الرقمي ٢٩**
  * أولاً: مقدمة ٢٩
  ١- حقيقة المال (المال المتقوم) ٢٩
  ٢- تحول شكل المال في العصر الرقمي ٣٠
  ٣- الواقع الاقتصادي الجديد ووجوب الزكاة في عوائد الكسب ٣١
  ٤- أهمية الزكاة للتطهير ومكافحة الفقر ٣١
  ٥- مقاصد المال ٣١
  * ثانياً: الحكم الشرعي لزكاة الأصول الرقمية ٣٢
  * ثالثاً: الحكم الشرعي لزكاة الأوراق المالية الرقمية ٣٧
  * رابعاً: الحكم الشرعي لزكاة الدخل الرقمي ٣٨
  * خامساً: الخاتمة ٤٠

- **الفتوى بشأن نقل ذبح الهدي إلى إندونيسيا ٤١**
  * السؤال حول نقل ذبح الهدي ٤١
  * الإجابة ٤١
  أ. مفهوم الدم وأنواعه ٤٢
  ب. تحقيق المناط ٤٣
  ج. وجوه الاستدلال من النصوص الشرعية ٤٦
  د. الفتوى والتوصيات ٥٣
  هـ. الخاتمة ٥٤

- **الفتوى بشأن الحج بتأشيرة غير تأشيرة الحج، والمرور بمزدلفة، والتنازل في منى .. ٥٥**

* مقدمة: إشكاليات أداء مناسك الحج المعاصرة ٥٥
* الحج بتأشيرة غير تأشيرة الحج ٥٥
* المرور بمزدلفة ٥٩
* التنازل (العودة إلى الفندق) بعد التواجد في منى ٦١
* الخاتمة ٦٤

تَقْدِيمٌ

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الَّذِي جَعَلَ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ صَالِحَةً لِكُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، أَمَّا بَعْدُ:

فَلَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ فِي وَاقِعِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْيَوْمَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ يَعِيشُونَ فِي عَصْرِ الْعَوْلَمَةِ، حَيْثُ تَجَاوَزَتْ قَضَايَاهُمُ الْحُدُودَ الْجُغْرَافِيَّةَ وَالرَّقْمِيَّةَ، وَأَصْبَحَتِ النَّوَازِلُ الْفِقْهِيَّةُ الْمُعَاصِرَةُ ذَاتَ طَابَعٍ كَوْنِيٍّ يَهُمُّ الْمُسْلِمِينَ فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا. وَلَمَّا كَانَتِ اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ هِيَ اللُّغَةَ الْجَامِعَةَ لِلْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ وَلِسَانَ الْحِوَارِ الْعِلْمِيِّ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ، رَأَى مَجْلِسُ الْإِفْتَاءِ وَالتَّجْدِيدِ التَّابِعُ لِلرِّئَاسَةِ الْمَرْكَزِيَّةِ لِلْمُحَمَّدِيَّةِ أَنْ يَنْقُلَ جُمْلَةً مِنْ فَتَاوَاهُ الْمُعَاصِرَةِ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ، تَوْسِيعًا لِدَائِرَةِ التَّدَاوُلِ الْعِلْمِيِّ، وَفَتْحًا لِأَبْوَابِ الْحِوَارِ مَعَ الْمَجَامِعِ الْفِقْهِيَّةِ وَدُورِ الْإِفْتَاءِ فِي الْمَشْرِقِ الْعَرَبِيِّ وَشَمَالِ إِفْرِيقِيَا وَسَائِرِ بِلَادِ الْإِسْلَامِ. وَإِنَّ الْمُحَمَّدِيَّةَ، بِوَصْفِهَا حَرَكَةَ تَجْدِيدٍ إِسْلَامِيَّةٍ تَجَاوَزَ عُمْرُهَا الْقَرْنَ، لَجَدِيرَةٌ بِأَنْ تُعَرِّفَ الْعَالَمَ بِمَنْهَجِهَا فِي الِاجْتِهَادِ الْجَمَاعِيِّ، وَإِسْهَامَاتِهَا فِي مُعَالَجَةِ قَضَايَا الْأُمَّةِ الْمُسْتَجِدَّةِ.

وَمَجْلِسُ الْإِفْتَاءِ وَالتَّجْدِيدِ هُوَ الْمُؤَسَّسَةُ الْعِلْمِيَّةُ الْعُلْيَا فِي الْمُحَمَّدِيَّةِ الْمُخْتَصَّةُ بِالنَّظَرِ فِي الْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ وَإِصْدَارِ الْفَتَاوَى، وَيَنْتَهِجُ مَنْهَجَ الِاجْتِهَادِ الْجَمَاعِيِّ الْقَائِمَ عَلَى الْجَمْعِ بَيْنَ

الْمَقَارَبَات الثَّلَاث: الْبَيَانِيَّة، وَالْبُرْهَانِيَّة، وَالْعِرْفَانِيَّة، انْطِلَاقًا منْ مَنْهَج التَّرْجِيح (Manhaj Tarjih) الَّذي يُعَدُّ السِّمَةَ الْمُمَيِّزَةَ لِلْمَدْرَسَة الْفِقْهِيَّة لِلْمُحَمَّدِيَّة. وَيَقُومُ الْمَجْلِسُ عَلَى فِكْرَة التَّجْدِيد بِمَعْنَاهَا الْأَصِيل، أَيْ إِحْيَاءُ رُوحِ الشَّرِيعَةِ وَتَنْزِيلُ أَحْكَامِهَا عَلَى وَاقِعِ النَّاسِ الْمُتَغَيِّرِ، دُونَ خُرُوجٍ عَنْ ثَوَابِتِهَا وَأُصُولِهَا.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ لِلْفَتْوَى فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ وَظِيفَتَيْنِ جَوْهَرِيَّتَيْنِ تَتَكَامَلَانِ وَلَا تَنْفَصِلَانِ: أَوَّلُهُمَا إِعْطَاءُ الْيَقِينِ الشَّرْعِي لِلْمُكَلَّفِينَ فِيمَا اسْتَجَدَّ منَ النَّوَازِلِ الَّتِي لَمْ تَرِدْ فِيهَا نُصُوصٌ صَرِيحَةٌ فِي التُّرَاث الْفِقْهِيِّ الْكَلَاسِيكِيِّ، فَتَكُونُ الْفَتْوَى مَرْجِعًا يَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ الْمُسْلِمُ فِي عِبَادَتِه وَمُعَامَلَتِه. وَثَانِيهُمَا كَوْنُ الْفَتْوَى آلِيَّةً لِلْهَنْدَسَة الاجْتِمَاعِيَّة(Social Engineering) ، فَهِيَ لَيْسَتْ مُجَرَّدَ جَوَابٍ بِالْإِبَاحَة أَوِ الْحَظْرِ، بَلْ وَسِيلَةٌ لِتَوْجِيهِ الْمُجْتَمَعِ وَإِرْشَادِه وَدَفْعِه نَحْوَ التَّقَدُّمِ وَالرُّقِيِّ. وَبِهَاتَيْنِ الْوَظِيفَتَيْنِ، تَأْتِي فَتَاوَى الْمُحَمَّدِيَّة لَا كَرُدُودِ أَفْعَالٍ سَلْبِيَّة، بَلْ كَأَدَوَاتٍ تَحْوِيلِيَّةٍ تَقُودُ الْأُمَّةَ إِلَى مُوَاجَهَة تَحَدِّيَاتِ الْعَصْرِ مُوَاجَهَةً وَاعِيَةً مُتَقَدِّمَةً، تَجْمَعُ بَيْنَ الْأَصَالَة وَالْمُعَاصَرَة، وَتَتَرْجِمُ شِعَارَ الْمُحَمَّدِيَّة فِي "الْإِسْلَامِ التَّقَدُّمِيِّ.(Islam Berkemajuan) "

وَمِنْ هَذَا الْمُنْطَلَقِ، تَعْكِسُ الْفَتَاوَى الْمُخْتَارَةُ فِي هَذَا الْكِتَابِ تَنَوُّعَ الْقَضَايَا الْمُعَاصِرَة الَّتِي تُوَاجِهُ الْأُمَّةَ الْإِسْلَامِيَّةَ، وَيُمْكِنُ تَصْنِيفُهَا فِي أَرْبَعَة مَحَاوِرَ رَئِيسِيَّة. فَأَمَّا الْمِحْوَرُ الْأَوَّلُ فَيَتَعَلَّقُ بِقَضَايَا الصِّحَّة وَالتِّقْنِيَة الْحَيَوِيَّة، وَيَشْمَلُ فَتْوَى بَنْك حَلِيبِ الْأُمِّ(Bank ASI) ، وَفَتْوَى الْخَلَايَا الْجِذْعِيَّة (Stem Cell)، وَهِيَ فَتَاوَى تُجَسِّدُ اسْتِجَابَةَ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ لِلتَّطَوُّرَاتِ الطِّبِّيَّة الْحَدِيثَة. وَأَمَّا الْمِحْوَرُ الثَّانِي فَيَتَنَاوَلُ قَضَايَا الثَّقَافَة وَالْغِذَاء الْعَالَمِيِّ، وَيَتَمَثَّلُ فِي فَتْوَى اسْتِخْدَامِ الْمِيرِينِ (Mirin) كَتَابِلٍ فِي الطَّبْخِ الْيَابَانِيِّ، وَهِيَ فَتْوَى ذَاتُ أَهَمِّيَّةٍ بَالِغَةٍ لِلْجَالِيَاتِ الْمُسْلِمَةِ فِي الْمَهْجَرِ وَلِصِنَاعَةِ الْغِذَاءِ الْحَلَالِ عَالَمِيًّا.

وَأَمَّا الْمِحْوَرُ الثَّالِثُ فَيَخْتَصُّ بِقَضَايَا الْحَجِّ الْمُعَاصِرَة، وَيَضُمُّ فَتَاوَى أَدَاءِ الْحَجِّ بِغَيْرِ تَأْشِيرَةِ الْحَجِّ، وَالْمُرُورِ بِمُزْدَلِفَةَ، وَالتَّنَازُلِ فِي مِنًى، وَتَحْوِيلِ ذَبْحِ الدَّمِ إِلَى الْوَطَنِ الْأُمِّ؛ وَهَذِه الْفَتَاوَى تَعْكِسُ دِينَامِيَّةَ إِدَارَةِ شَعِيرَةِ الْحَجِّ فِي ظِلِّ تَزَايُدِ أَعْدَادِ الْحُجَّاجِ وَتَعَقُّدِ التَّرْتِيبَاتِ اللُّوجِسْتِيَّةِ وَالتَّنْظِيمِيَّة. وَأَمَّا

الْمحْوَرُ الرَّابِعُ وَالْأَخِيرُ فَيُعَالِجُ قَضَايَا الاقْتِصَادِ الرَّقْمِيِّ، وَيَتَضَمَّنُ فَتْوَى الْعُمْلَاتِ الْمُشَفَّرَةِ (Crypto) كَأُصُولٍ رَقْمِيَّةٍ، وَفَتْوَى زَكَاةِ الْأُصُولِ وَالْمَدَاخِيلِ الرَّقْمِيَّةِ، وَهِيَ تُجِيبُ عَنْ تَسَاؤُلَاتِ التَّحَوُّلِ الِاقْتِصَادِيِّ فِي عَصْرِ الْوِيبِ الثَّالِثِ.(Web3)

وَإِنَّ هَذِهِ الْفَتَاوَى لَيْسَتْ مُجَرَّدَ نِتَاجٍ مَحَلِّيٍّ إِنْدُونِيسِيٍّ، بَلْ هِيَ إِسْهَامٌ جَادٌّ مِنَ الْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ فِي إِنْدُونِيسِيَا لِلْخَزَائِنِ الْفِقْهِيَّةِ الْعَالَمِيَّةِ. وَنَأْمُلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْكِتَابُ جِسْرًا لِلْحِوَارِ بَيْنَ عُلَمَاءِ إِنْدُونِيسِيَا وَعُلَمَاءِ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ، وَمَرْجِعًا أَكَادِيمِيًّا تَسْتَفِيدُ مِنْهُ الْجَامِعَاتُ وَالْمَعَاهِدُ الشَّرْعِيَّةُ فِي تَدْرِيسِ فِقْهِ النَّوَازِلِ وَالْقَضَايَا الْمُعَاصِرَةِ.

وَفِي الْخِتَامِ، نَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْعَمَلَ نَافِعًا لِلْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَلَى اخْتِلَافِ أَوْطَانِهَا وَأَلْسِنَتِهَا، وَأَنْ يَكُونَ صَدَقَةً جَارِيَةً لِكُلِّ مَنْ أَسْهَمَ فِي إِخْرَاجِهِ مِنَ الْمُفْتِينَ وَالْمُتَرْجِمِينَ وَالْمُحَرِّرِينَ. وَنَرْجُو أَنْ يَفْتَحَ هَذَا الْكِتَابُ آفَاقًا أَرْحَبَ لِلْحِوَارِ الْعِلْمِيِّ، وَأَنْ يُثْرِيَ الْخَزَائِنَ الْفِقْهِيَّةَ الْمُعَاصِرَةَ، وَأَنْ يَكُونَ مُلْهِمًا لِاجْتِهَادَاتٍ جَدِيدَةٍ تُلَائِمُ تَحَدِّيَاتِ الْعَصْرِ وَمُسْتَجَدَّاتِهِ. وَنُعْلِنُ انْفِتَاحَنَا الْكَامِلَ عَلَى كُلِّ نَقْدٍ بَنَّاءٍ وَمُلَاحَظَةٍ سَدِيدَةٍ، اسْتِكْمَالًا لِمَا قَدْ يَكُونُ فِي الطَّبَعَاتِ اللَّاحِقَةِ مِنْ تَحْسِينٍ وَتَطْوِيرٍ. وَاللهَ نَسْأَلُ أَنْ يُوَفِّقَنَا لِمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ، وَأَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْعَمَلِ الْإِسْلَامَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

حُرِّرَ فِي: ٢٨ ذِي الْقَعْدَةِ ١٤٤٧ هـ / ١٥ مَايُو ٢٠٢٦ م

مَجْلِسُ الْإِفْتَاءِ وَالتَّجْدِيدِ الرِّئَاسَةُ الْمَرْكَزِيَّةُ لِلْمُحَمَّدِيَّةِ

الرَّئِيسُ	الْأَمِينُ:
الْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ حَمِيمْ إِلْيَاسْ	الدُّكْتُورُ مُحَمَّدْ رَفِيقْ مُذَكِّرْ
(Prof. Dr. Hamim Ilyas)	(Dr. Muhamad Rofiq Muzakkir)

حكم إنشاء بنوك حليب الأم

(تمت المداولة يوم الخميس ١٩ ربيع الأول ١٤٤٧ هـ / ١١ سبتمبر ٢٠٢٥ م)

السؤال:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ما مدى مشروعية إنشاء بنوك حليب الأم في الفقه الإسلامي، وهل تترتب عليها نفس الأحكام والآثار الناشئة عن الإرضاع المباشر؟ نرجو التوضيح من مجلس الإفتاء والتجديد التابع لجمعية المحمدية. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السائل: الرئاسة المركزية لجمعية عائشية

الإجابة:

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

نشكركم على السؤال الموجه إلى مجلس الإفتاء والتجديد للرئاسة المركزية لجمعية المحمدية. قبل الإجابة على جوهر السؤال، نرى ضرورة توضيح بعض الأمور المتعلقة بحليب الأم، سواء من حيث فوائده أو وجوب إرضاعه في الإسلام.

إن حليب الأم هو مادة خلقها الله عز وجل، وهي الأنسب لتلبية احتياجات الطفل الرضيع ودعم نموه. وطالما أنه يمكن توفير حليب الأم بشكل طبيعي حتى بلوغ العامين، فيجب السعي لتقديمه بأقصى ما يمكن. من الناحية العلمية وبناءً على العلوم الصحية، يتمتع حليب الأم بفوائد عظيمة، ليس فقط للرضيع، بل وللأم المرضع أيضاً.

بالنسبة للرضيع، يسهل هضم حليب الأم وامتصاصه في الجسم مقارنة بالمواد الأخرى. كما أن المحتوى الغذائي الموجود في حليب الأم عالي الجودة، وغني بالمواد التي تسرع من نمو خلايا الدماغ وتطور الجهاز العصبي. تسهم هذه العناصر الغذائية بشكل كبير في ذكاء الرضيع. بالإضافة إلى ذلك، يحتوي حليب الأم على ما يقرب من ٢٠٠ عنصر غذائي، وهرمونات، وعوامل مناعية، ومحفزات للنمو، ومضادات للحساسية، ومضادات للالتهابات. هذه المكونات تجعل من حليب الأم مادة فعالة جداً في مكافحة الأمراض، والوقاية من الأمراض المزمنة مثل أمراض القولون، والحد من خطر وفيات الرضع. وعلاوة على ذلك، تصل نسبة الماء في حليب الأم إلى ٨٧,٥٪، مما يعني أن الرضيع الذي يحصل على كمية كافية من حليب الأم لا يحتاج إلى شرب ماء إضافي.

كما أن الإرضاع الطبيعي ا لمباشر يخلق تواصلاً روحياً بين الأم ورضيعها، مما يبني رابطة من المودة ويدعم في الوقت نفسه النمو النفسي للطفل. لا تقتصر فوائد حليب الأم على الرضيع فحسب، بل تشمل الأم المرضع أيضاً. بالنسبة للأم، يمكن أن تكون الرضاعة بمثابة وسيلة منع حمل طبيعية تؤخر الدورة الشهرية والحمل. بالإضافة إلى ذلك، تقلل الرضاعة الطبيعية من خطر الإصابة بسرطان الثدي، وسرطان المبيض، وسرطان الرحم، وهشاشة العظام، والروماتيزم، والسمنة. تساعد عملية الرضاعة أيضاً على تسريع تعافي الرحم بعد الولادة. ومن ناحية أخرى، يعد توفير حليب الأم أكثر عملية واقتصادية مقارنة بالبدائل الأخرى.

في المنظور الإسلامي، يعد إرضاع الطفل شكلاً من أشكال الوفاء بحقوق الرضيع ومسؤولية الوالدين تجاه الطفل. وقد تم التأكيد على ذلك في عدد من الآيات القرآنية كما يلي:

وَالْوٰلِدٰتُ يُرْضِعْنَ اَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ اَرَادَ اَنْ يُّتِمَّ الرَّضَاعَةَ ۗ وَعَلَى الْمَوْلُوْدِ لَهٗ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوْفِ ۗ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ اِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَاۤرَّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُوْدٌ لَّهٗ بِوَلَدِهٖ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذٰلِكَ ۚ فَاِنْ اَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ۗ وَاِنْ اَرَدْتُّمْ اَنْ تَسْتَرْضِعُوْٓا اَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ اِذَا سَلَّمْتُمْ مَّآ اٰتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوْفِ ۗ وَاتَّقُوا اللّٰهَ وَاعْلَمُوْٓا اَنَّ اللّٰهَ بِمَا تَعْمَلُوْنَ بَصِيْرٌ [البقرة (٢): ٢٣٣].

وفي أشد الظروف حرجاً، لا تزال الأم مأمورة بإرضاع طفلها، كما أرضعت أم نبي الله موسى طفلها (موسى) قبل أن تلقيه في نهر النيل لإنقاذه من القتل على يد فرعون وأتباعه. وقد ورد ذلك في القرآن الكريم على النحو التالي:

١- وَاَوْحَيْنَآ اِلٰٓى اُمِّ مُوْسٰٓى اَنْ اَرْضِعِيْهِۚ فَاِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَاَلْقِيْهِ فِى الْيَمِّ وَلَا تَخَافِيْ وَلَا تَحْزَنِيْۚ اِنَّا رَاۤدُّوْهُ اِلَيْكِ وَجَاعِلُوْهُ مِنَ الْمُرْسَلِيْنَ [القصص (٢٨): ٧].

٢- وَوَصَّيْنَا الْاِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِۚ حَمَلَتْهُ اُمُّهٗ وَهْنًا عَلٰى وَهْنٍ وَّفِصَالُهٗ فِيْ عَامَيْنِ اَنِ اشْكُرْ لِيْ وَلِوَالِدَيْكَۗ اِلَيَّ الْمَصِيْرُ [لقمان (٣١): ١٤].

وكثيراً ما يُستدل بالآية ٩ من سورة النساء (٤) كدليل عام وحجة على أهمية اتخاذ التدابير الوقائية لتجنب ترك الأبناء (الأجيال) في حالة ضعف، بما في ذلك عدم ترك جيل ضعيف البنية الجسدية، وذلك من خلال توفير حليب الأم. قال الله تعالى:

وَلْيَخْشَ الَّذِيْنَ لَوْ تَرَكُوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعٰفًا خَافُوْا عَلَيْهِمْۖ فَلْيَتَّقُوا اللّٰهَ وَلْيَقُوْلُوْا قَوْلًا سَدِيْدًا [النساء (٤): ٩].

ولكن في الواقع، لا يحصل جميع الأطفال على الرضاعة الطبيعية المثالية، إما بسبب عدم استقرار أو انقطاع إنتاج حليب الأم، أو بسبب وفاة الأم أثناء الولادة، وغيرها من العوامل. ولذلك، إذا أمكن توفير حليب الأم من خلال التبرع أو عن طريق بنوك حليب الأم، فإن هذا يمكن أن يكون حلاً مع الالتزام بقواعد وأحكام الدين الإسلامي.

في الفقه الإسلام، يعتبر التبرع بحليب الأم من مسائل المعاملات التي يكون حكمها الأصلي هو الإباحة، كما هو موضح في القرآن الكريم في سورة البقرة (٢) الآية ٢٣٣، وخاصة في المقطع التالي من الآية:

... وَاِنْ اَرَدْتُّمْ اَنْ تَسْتَرْضِعُوْٓا اَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ اِذَا سَلَّمْتُمْ مَّآ اٰتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوْفِۗ وَاتَّقُوا اللّٰهَ وَاعْلَمُوْٓا اَنَّ اللّٰهَ بِمَا تَعْمَلُوْنَ بَصِيْرٌ [البقرة (٢): ٢٣٣].

وعلى الرغم من جواز التبرع بحليب الأم، إلا أنه يجب مراعاة الآثار الشرعية المترتبة على تقديم حليب الأم عبر متبرعة، ألا وهي مسألة ثبوت المحرمية، بالإضافة إلى تقييم المصالح والمفاسد. في كتاب "أسئلة وأجوبة دينية" الصادر عن مجلة "صوت المحمدية" (Suara Muhammadiyah) العدد ١٠ لعام ٢٠٢١، أصدر مجلس الترجيح فتوى تفيد بأن عدد الرضعات التي تثبت بها المحرمية هو خمس رضعات، دون التفريق بين الرضاعة المباشرة أو غير المباشرة (عبر زجاجة الرضاعة). وهذا كما بيّن في حديث النبي صلى الله عليه وسلم التالي:

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ، بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ [رواه مسلم].

وتوضح الفتوى أيضاً أن هناك اختلافاً بين العلماء حول عدد الرضعات التي تثبت بها المحرمية. فقد ذهب الشافعية إلى أن ثبوت المحرمية بسبب الرضاعة يحصل بحد أدنى خمس رضعات. بينما ذهب الحنفية والمالكية إلى أن علاقة المحرمية تثبت مطلقاً، أي بمجرد أن يرضع الطفل أو الرضيع ولو لمرة واحدة، بل ولو قطرة واحدة (أسئلة وأجوبة دينية ١٤٨/II). غير أن الرأي القائل بثبوت المحرمية مطلقاً يُرد عليه بعدة أحاديث للنبي صلى الله عليه وسلم، ومنها:

١- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَارِثِ، أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ، حَدَّثَتْ، أَنَّ نَبِيَّ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:لَا تُحَرِّمُ الرَّضْعَةُ أَوِ الرَّضْعَتَانِ، أَوِ الْمَصَّةُ أَوِ الْمَصَّتَانِ [رواه مسلم].

٢- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ سُوَيْدٌ وَزُهَيْرٌ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ [رواه مسلم].

والمقصود بالرضعة الواحدة هي الرضعة التي تُشبع من الجوع، وتصل إلى جوف الطفل (تشبعه)، وتشتد بها العظام وينبت بها اللحم. كما بُيّن في بعض أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم التالية:

عَنْ مَسْرُوقٍ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدِي رَجُلٌ قَالَ يَا عَائِشَةُ مَنْ هَذَا قُلْتُ أَخِي مِنْ الرَّضَاعَةِ قَالَ يَا عَائِشَةُ انْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُنَّ فَإِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنْ الْمَجَاعَةِ [رواه البخاري].

وهناك أيضاً حديث رواه أبو داود عن ابن مسعود رضي الله عنه:

عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا شَدَّ الْعَظْمَ وَأَنْبَتَ اللَّحْمَ ... عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَاهُ وَقَالَ أَنْشَزَ الْعَظْمَ [رواه أبو داود].

من خلال التوضيح أعلاه، يمكن التأكيد على أن الرضاعة التي تُثبت المحرمية تتوقف على عدة عوامل، وهي: أن تكون خمس رضعات كحد أدنى، دون التفريق بين المص المباشر من ثدي الأم أو غير المباشر عبر الزجاجة أو اللهاية، بما في ذلك عبر بنك حليب الأم، وأن يكون الطفل المُرْضَع لا يزال في سن الرضاعة. وهذا استناداً إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم التالي:

عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ, قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ [رواه الدارقطنى].

إن بنك حليب الأم، باعتباره أحد الحلول لتوفير احتياجات حليب الأم بسبب ظروف معينة كما سلف بيانه، يُعد من مسائل المعاملات الدنيوية المعاصرة التي يكون أصل حكمها الجواز (الإباحة)، كما تقرره القاعدة الفقهية التالية:

اَلْأَصْلُ فِي الْمُعَامَلَاتِ اْلإِبَاحَةُ حَتَّى يَدُلَّ دَلِيْلٌ عَلَى تَحْرِيْمِهَا.

على الرغم من أن الأصل في بنوك حليب الأم هو الجواز، إلا أن هناك عدة أمور يجب مراعاتها، سواء فيما يتعلق بتبعاتها الشرعية، أو بمقاصدها وأهدافها في تحقيق المصلحة للأم والطفل، بالإضافة إلى احتمال وجود المفاسد. وذلك لأنه من المنظور الصحي، فإن حليب الأم غير النظيف أو المأخوذ من أم تعاني من أنواع معينة من الأمراض، أو حتى المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، يمكن أن ينقل العدوى إلى الرضيع أو الطفل الذي يستهلكه. ولذلك، يجب أن يتم تقديم حليب الأم من بنك حليب الأم بناءً على عملية فرز صارمة عبر عدة مراحل من الفحص، بدءاً من التأكد من أهلية المتبرعة وصولاً إلى العملية نفسها. وهذا يتوافق مع الحديث والقاعدة الفقهية التالية:

١- لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ.

٢- اَلضَّرَرُ يُزَالُ.

لذلك، ومن أجل ضمان توافق ممارسات بنوك حليب الأم مع الشريعة وتحقيقها للأهداف الصحيحة، يجب الانتباه إلى الأمور التالية:

١. الامتثال للوائح المعمول بها: في التنفيذ، سواء فيما يتعلق بآلية تأسيس بنك حليب الأم، أو الإجراءات التشغيلية، وغيرها، يجب الالتزام باللوائح المعمول بها لضمان مبدأ المشروعية.

٢. مراعاة الجوانب العلمية والمهنية والتوافق مع الشريعة: يجب أن تستند إدارة حليب الأم في البنك إلى العلوم ذات الصلة مثل العلوم الصحية والطبية، وأن تعتمد على خبرة أو كفاءة الإدارة، وأن يكون لديها هيئة شرعية معتمدة. من المهم القيام بذلك لضمان توافق الإدارة مع مبادئ الشريعة وتجنب كل ما قد يؤدي إلى الضرر (كخطوة وقائية). وهذا يتماشى مع القاعدة الفقهية التالية:

دَرْءُ ٱلْمَفَاسِدِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَلْبِ ٱلْـمَصَالِحِ.

٣. تسجيل/إدراج هوية المتبرعة والمتلقي لحليب الأم: توفر هذه الخطوة فوائد عدة، وهي: أولاً: يكون مصدر كل حليب يستهلكه الرضيع معروفاً، وبالتالي يتم فحصه وتجنب المصادر التي تحمل أمراضاً معدية. ثانياً: من الناحية العرفانية (الأخلاقية والروحية)، يمكن للمستفيد من التبرع أن يعرف صاحبة الحليب، مما يتيح له على الأقل شكر من أسدى إليه معروفاً في حياته. ثالثاً: يعرف المستفيد من التبرع من هم الأشخاص الذين تربطهم بالطفل علاقة محرمية بعد أن رضع كمية الحليب المحددة في أحاديث النبي. ولذلك، يجب تسجيل هوية المتبرعة والمتلقي بشكل كامل وصحيح.

٤. فيما يتعلق بحكم خلط حليب الأم من عدة متبرعات مختلفات: على الرغم من أن بعض العلماء المعاصرين أجازوا ذلك، كما هو رأي الشيخ يوسف القرضاوي وغيره، إلا أنه ينبغي تجنب ذلك لضمان وضوح المصدر وحجم الحليب من كل متبرعة. وذلك لتجنب الشبهات وظهور قضايا متعددة تتعلق بالتبعات الشرعية لكل من مانح ومتلقي التبرع.

٥. يجب أن يكون العقد واضحاً: العقد في التبرع بحليب الأم هو عقد إجارة (أجرة، أو خدمة، أو تعويض). إن أي شيء ينشأ من جسم الإنسان كمنحة من الله، سواء كان قرنية العين، أو الكلى، أو حليب الأم، والأعضاء البشرية الأخرى، لا يجوز بيعه وشراؤه أو المتاجرة به. لأن المبدأ هو أن الله عز وجل قد كرم الإنسان ككيان وكجسد، كما هو موضح في القرآن الكريم في سورة الإسراء (١٧): ٧٠.

هذا ما توصّلنا إليه، ونرجو أن تكون الإجابة مفيدة ومنيرة للبصيرة.

والله أعلم بالصواب.

حكم استخدام الميرين تابلًا للطبخ: فتوى للمجتمع المسلم في اليابان

(نوقشت يوم الجمعة، ٢٧ ربيع الأول ١٤٤٧ هـ / ١٩ سبتمبر ٢٠٢٥ م)

السؤال:

ما حكم استخدام الميرين في الطبخ؟ الميرين هو تابِلٌ تقليدي يلعب دوراً مهماً في الطهي الياباني. يكاد الميرين يستخدم في جميع الأطباق في اليابان الميرين نظراً لندرة استخدام التوابل الأخرى. يُصنع الميرين من مواد خام نباتية، وهي الأرز اللزج، والأرز المملت (خميرة الأرز)، والكحول الناتج عن التخمير، والسكر. تستغرق عملية التخمير من ٤٠ إلى ٦٠ يوماً، مما ينتج عنه منتج نهائي يحتوي على نسبة كحول تتراوح بين ١٢,٥٪ و ١٤,٥٪. ومع ذلك، يتبخر هذا الكحول عادةً أثناء عملية الطهي، تاركاً طعماً حلواً مميزاً خالياً من أي أثر مسكر، بل ويُعد آمناً للحوامل والرضع.

لا تقتصر الوظيفة الرئيسية للميرين على تعزيز النكهة فحسب، بل تشمل أيضاً الحفاظ على قوام الطعام، وتقليل رائحة الزَّفَر (خاصة في الأسماك واللحوم)، بالإضافة إلى المساعدة في عملية النضج. يقتصر استخدامه عموماً على ملعقة أو ملعقتين كبيرتين. ولذلك، لا ينظر المجتمع الياباني إلى الميرين كمشروب كحولي، بل كتابل للطبخ. رغم ذلك، هناك تقاليد معينة، مثل "أوتوسو" (otoso) في احتفالات رأس السنة الجديدة، حيث يُستخدم الميرين كمكون لمشروب. إلا أن هذه الممارسة محدودة وليست عادة يومية. وفيما يتعلق بالتنظيم الضريبي، يُفرض على الميرين معدل ضريبة أقل مقارنة بالمشروبات الكحولية الأخرى نظراً لوضعه تابلًا للطبخ وليس كمشروب كحولي. تبلغ ضريبة الميرين التَّسُع (1/9) فقط من ضريبة الجعة وفقاً للوائح الحكومة اليابانية.

(تم تلخيص الأسئلة والمعلومات أعلاه من رسالة أرسلتها الأخت ساتومي أوغاتا، وهي مسلمة من اليابان، بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠٢٤ (مكونة من ٣٢ صفحة) وعرض تقديمي قُدّم أمام حلقة مجلس

الترجيح والتجديد التابع للقيادة المركزية للمحمدية في ٢٤ رجب ١٤٤٦ هـ / ٢٤ يناير ٢٠٢٥ م. كُتبت الرسالة بثلاث لغات: الإندونيسية والإنجليزية واليابانية، بينما قُدّم العرض التقديمي باللغة الإندونيسية.)

الإجابة:

نشكرك على سؤالك. قبل الإجابة على السؤال المطروح، نود إعلامك بأننا قد أجبنا سابقاً على أسئلة تتعلق باستخدام الكحول، لا سيما فيما يخص استخدامه في العطور والمعقمات (https://fatwatarjih.or.id/hukum-alkohol-pada-parfum-antiseptic-sanitizer-dan-sejenisnya/) والذي نُشر في مجلة *Suara Muhammadiyah* العدد ٢٠ لعام ٢٠١٥، وحول ما إذا كان الكحول نجساً أم لا (https://fatwatarjih.or.id/apakah-alkohol-itu-najis/) والذي نُشر في مجلة "صوت المحمدية" العدد ٢٣ لعام ٢٠١٣، وحكم تناول "التابي" (tape) الذي تتم عملية صنعه من خلال التخمير (https://fatwatarjih.or.id/halal-haram-air-tape/) والذي نُشر في كتاب "سؤال وجواب في الدين" (Tanya Jawab Agama) المجلد السابع، صفحة ٧٩، الصادر عن مجلة *Suara Muhammadiyah*.

بناءً على الدراسة التي قمنا بها، نرى أن استخدام الميرين كتابل للطبخ هو أمر مباح، بشرط أن يُطبخ أولاً حتى يتبخر عنصر الكحول المسكر. حلّية الميرين، بعبارة أخرى، تعتمد على حدوث عملية الاستحالة. من الناحية اللغوية، تعني الاستحالة التغير أو التحول. اصطلاحاً في الفقه، تُعرّف الاستحالة بأنها عملية تحول مادة نجسة أو محرمة إلى مادة تختلف في صفاتها واسمها وحكمها بالكلية من خلال عملية طبيعية أو كيميائية. (https://iifa-aifi.org/ar/3988.html; الغنائم، الاستحالة وأحكامها في الفقه الإسلامي، ٨٦).المفهوم الأساسي هو أنه بعد المرور بعملية تحول كاملة، تعتبر المادة الجديدة طاهرة وحلالاً، لأنها تحولت إلى مادة تختلف عن أصلها.

يمكن أن تحدث الاستحالة بطرق مختلفة، منها التغير الكيميائي، حيث يتغير التركيب الجزيئي لمادة ما إلى مادة أخرى، مثل الخمر الذي يتحول إلى خل، والذي يكون حكمه حلالاً. مثال آخر هو دباغة جلد الميتة الذي كان حكمه في البداية نجساً ثم يتحول إلى طاهر لأنه عولج بمواد دابغة (مواد كيميائية اصطناعية) تغير بنية البروتين في الجلد. وحكم استخدام هذا الجلد مباح أيضاً في الفقه. ويمكن أن تحدث الاستحالة أيضاً من خلال التغيرات الطبيعية، مثل تحول روث الحيوانات

إلى سماد طبيعي (كومبوست). فروث الحيوانات الذي كان حكمه نجساً يتحلل بشكل طبيعي بواسطة البكتيريا والديدان والفطريات بعد طمره في بيئة مفتوحة مع التربة. وبعد فترة زمنية معينة، يتحول إلى سماد عضوي يشكل مادة ترابية خصبة وطاهرة. ويصبح حكم استخدامه مباحاً.

يمكن تصنيف عملية تسخين الميرين على النار أثناء الطهي على أنها استحالة، وهي تحول مادة إلى مادة جديدة مختلفة في صفاتها. في هذه العملية، يتبخر جزء من الكحول الموجود في الميرين ويتغير الجزء الآخر كيميائياً. يؤدي هذا التغيير إلى زوال صفة الإسكار (علة التحريم) المرتبطة بالخمر. ولذلك، فإن الوضع القانوني (الحكم الشرعي) للميرين الذي خضع لهذه العملية يتغير من حرام إلى حلال.

وفيما يتعلق بالتغير الكيميائي للخمر الذي يجعله حلالاً، كتب ابن تيمية رحمه الله:

وَكَمَا أَنَّ الْخَمْرَ إِذَا اسْتُهْلِكَتْ فِي الْمَائِعِ لَمْ يَكُنِ الشَّارِبُ لَهَا شَارِبًا لِلْخَمْرِ، وَالْخَمْرَةُ إِذَا اسْتَحَالَتْ بِنَفْسِهَا صَارَتْ خَلًّا كَانَتْ طَاهِرَةً بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ [ابن تيمية، مجموع الفتاوى، XXI: 503].

ومثل ابن تيمية، يتبنى مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا (AMJA) هذا الرأي أيضاً. فوفقاً للمجمع، الأطعمة التي تحتوي على كحول مضاف، ولكنها خضعت لعملية الاستحالة بحيث لم يتبق أي أثر لعنصر الكحول، يجوز استهلاكها. وجاء في فتواهم:

If it is proven that a specific kind of food or beverage contains any percentage of alcohol, even 1%, then it is strictly prohibited to consume it! Even alcoholic mouthwash is prohibited, though it is not swallowed, simply because it contains alcohol.

(إذا ثبت أن نوعاً معيناً من الأطعمة أو المشروبات يحتوي على أي نسبة من الكحول، حتى ولو كانت ١٪، فإنه يُحرم استهلاكه تماماً! حتى غسول الفم الذي يحتوي على الكحول محرم، وإن لم يُبتلع، لمجرد احتوائه على الكحول).

There is only one exception to the above rule, which is that, if it has been explicitly proven that the alcohol added to the food has been chemically transformed into a different ingredient and that there is nothing left in the food (not even its taste or flavor) from being

cooked so well, then one would be allowed to consume it because the alcohol would have no actual existence in such a case.

(هناك استثناء واحد فقط للقاعدة المذكورة أعلاه، وهو: إذا ثبت صراحة أن الكحول المضاف إلى الطعام قد تحول كيميائياً إلى مكون مختلف ولم يتبق أي شيء منه في الطعام (ولا حتى طعمه أو نكهته) بسبب طهيه بشكل جيد جداً، فعندئذ يُسمح للشخص باستهلاكه لأن الكحول لن يكون له وجود فعلي في هذه الحالة).

(https://www.amjaonline.org/fatwa/en/23062/alcohol-in-food-beverages-even-a-little-is-forbidden)

بناءً على الشرح أعلاه، فإن استخدام الميرين في الطبخ يجب أن يمر بعملية تسخين. وإذا لم يُسخن الميرين، فإن محتواه الكحولي يظل كما هو ويحتمل أن يكون مسكراً، وبالتالي يبقى حكمه الشرعي حراماً. وعلى العكس من ذلك، إذا تم طهي الميرين لفترة كافية، فإن عملية التسخين لا تؤدي فقط إلى تبخير معظم الكحول، بل تؤدي أيضاً إلى تحويل مواده كيميائياً. يغير هذا التحول وظيفة الميرين بالكامل من مشروب كحولي إلى توابل معززة للنكهة. وبناءً على ذلك، فإن حكم الأطباق التي تستخدم الميرين الذي خضع لهذه العملية هو حلال. يتماشى هذا الاستنتاج مع القاعدة الأصولية الفقهية:

الْحُكْمُ يَدُوْرُ مَعَ عِلَّتِهِ وُجُوْدًا وَعَدَمًا.

عامل الغرض الأصلي للميرين وحاجة المجتمع الياباني

ومما يعزز القول بجواز الميرين، إضافةً إلى تحوله الكيميائي بالتسخين، عامل آخر وهو النية والغرض الواضح من استخدامه. الغرض الرئيسي من استخدام الميرين في الطهي الياباني هو لوظائف الطهي غير المسكرة، وهي إزالة رائحة الزفر، والحفاظ على شكل مكونات الطعام، والمساعدة في امتصاص النكهات. يُصنف الميرين عموماً ضمن توابل الطبخ، وليس ضمن صناعة الخمور. صحيح أن هناك من يشربه، لكن الممارسة غير شائعة. يحكم الإسلام على الأشياء بناءً على صفتها العامة الملازمة لها، وفقاً للقاعدة الفقهية:

العِبْرَةُ لِلْغَالِبِ الشَائِعِ لاَ النَادِرِ [مصطفى الزرقاء، شرح القواعد الفقهية، ٢٣٥-٦].

يعتبر عامل النية والغرض الأولي من استخدام الميرين عاملاً حاسماً للغاية. فالنية بحد ذاتها عنصر أساسي يحدد حكم الفعل، كما تتلخص في القاعدة الفقهية:

الْأُمُوْرُ بِمَقَاصِدِهَا [مصطفى الزرقاء، شرح القواعد الفقهية، ٤٧].

والدليل على هذه القاعدة معروف وشائع، وهو الحديث الذي رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

عَنْ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امرِئٍ مَا نَوَى [رواه البخاري ومسلم].

وبناءً على ذلك، فإن حكم استخدام الميرين كتابل مباح بسبب غياب نية البحث عن النشوة (السكر)، بالإضافة إلى حقيقة أن الميرين قد خضع لعملية التبخر. وعلى العكس من ذلك، يصبح حكم الميرين حراماً إذا كانت النية من استخدامه هي الاستمتاع بطعم الكحول أو شربه بغرض السكر، كما هو الحال في تقليد أوتوسو (otoso).

كما يستند اعتبار حكم الإباحة إلى أساس أن الميرين جزء من تقليد متجذر في السياق المحلي في اليابان. فالميرين ليس مجرد حاجة فردية، بل هو حاجة عامة متأصلة في تقاليد الطهي، بل ويقال إن دوره يعادل تقريباً دور الفلفل الحار في إندونيسيا، مما يعني أنه بالنسبة لليابانيين، يلعب الميرين دوراً مهماً يصعب استبداله. ولذلك، ونظراً للحاجة الماسة إلى الميرين في تقاليد الطهي، فيمكن قبوله بناءً على القاعدة التالية:

الْحَاجَةُ قَدْ تَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الضَّرُوْرَةِ [مصطفى الزرقاء، شرح القواعد الفقهية، ٢٠٩].

وقاعدة أخرى ذات صلة هي:

العَادَةُ مُحَكَّمَةٌ (يمكن أن تكون التقاليد والعادات المعمول بها في المجتمع أساساً للاعتبار القانوني) [مصطفى الزرقاء، شرح القواعد الفقهية، ٢١٩].

وتعتبر هذه القاعدة الأخيرة مبدأ مهماً في الفقه ينص على أن العادات أو التقاليد المقبولة والممارسة من قبل مجتمع ما، يمكن أن تكون أحد الأسس في تحديد الحكم، طالما أن تلك العادة لا تتعارض مع مبادئ الشريعة. تماماً كما هو الحال مع "التابي" (tape) المقبول في المجتمعين الإندونيسي والماليزي لأنه أصبح من العادات والتقاليد على الرغم من وجود عملية تخمير تنتج

الكحول، فإن الميرين أيضاً أصبح جزءاً من تقاليد الطهي اليابانية المقبولة على نطاق واسع على الرغم من احتوائه على الكحول.

الخاتمة

بناءَ على الاعتبارات المذكورة أعلاه، نرى أن استخدام الميرين كتابل للطبخ مباح، بشرط طهيه حتى يتبخر الكحول منه. وباعتباره تابلًا يحتوي على كحول، فإن الميرين ليس نجساً، لأن الميرين ليس خمراً.

أما حكم شرب الميرين مباشرة، فنؤكد مرة أخرى أنه حرام، لأن وضعه تابلًا للطبخ يتحول إلى خمر مسكر. في حين أن خلطه كتابل (ملعقة أو ملعقتين) دون طهيه مسبقاً هو أيضاً حرام، لأن الكحول لا يزال موجوداً ويحتمل أن يسبب السكر. ويستند هذا التحريم إلى الحديث التالي:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ [رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه].

هذه إجابتنا، نأمل أن يكون التوضيح أعلاه دليلاً إرشادياً في أنشطة المجتمع المسلم في اليابان. نسأل الله أن يهدينا دائماً إلى الطريق الذي يرضاه. نأمل أن يكون هذا مفيداً ومنيراً.

وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

حكم استخدام الخلايا الجذعية

(تمت مناقشته في الجلسة المنعقدة يوم الجمعة، ٢٧ ربيع الأول ١٤٤٧ هـ / ١٩ سبتمبر ٢٠٢٥ م)

السؤال:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. ما حكم استخدام الخلايا الجذعية للأغراض العلاجية والتجميلية؟ نرجو التكرم بالإجابة مع ذكر الأدلة الشرعية. ولكم جزيل الشكر. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السائل: مجلس الصحة التابع للقيادة المركزية لجمعية العائشية، وجامعة العائشية في يوجياكارتا (UNISA).

الإجابة:

نشكركم على هذا السؤال. إن التطور الذي يشهده الطب والتكنولوجيا الحيوية في العصر الحالي يقدم ابتكارات متنوعة في السعي لعلاج الأمراض، ومن أبرزها استخدام الخلايا الجذعية (Stem cells). الخلايا الجذعية هي خلايا أساسية تتمتع بقدرة فريدة على التكاثر بلا حدود، ويمكنها التمايز إلى أنواع مختلفة من الخلايا في جسم الإنسان. وبسبب هذه الخصائص، أصبحت الخلايا الجذعية تمثل أملاً كبيراً في الأوساط الطبية لعلاج الأمراض المزمنة والتنكسية التي يصعب علاجها حتى الآن، مثل السرطان، والسكري، والاضطرابات العصبية، وتلف الأعضاء. وفي ظل هذه الفوائد العظيمة، تبرز تساؤلات أخلاقية وشرعية في الإسلام: من أين تُستخرج الخلايا الجذعية وكيف تتم معالجتها؟ هل يتوافق ذلك مع مبادئ الشريعة الإسلامية؟ وما هو حكم استخدام الخلايا الجذعية في حد ذاته؟ قبل الإجابة على هذه التساؤلات، سنوضح أولاً مصادر الخلايا الجذعية وفوائدها.

مصادر الخلايا الجذعية وفوائدها

من الناحية الطبية، يمكن الحصول على الخلايا الجذعية من مصادر متعددة:

أولاً: الخلايا الجذعية البالغة، والتي تُستخرج من أنسجة جسم الإنسان بعد الولادة، مثل نخاع العظم، أو الدم المحيطي، أو الأنسجة الدهنية. هذه الخلايا تعتبر متعددة القدرات (Multipotent)، مما يعني أن قدرتها محدودة في التطور إلى خلايا ضمن سلالات معينة.

ثانياً: الخلايا الجذعية في فترة ما حول الولادة (Perinatal)، وهي الخلايا التي يتم الحصول عليها من الأنسجة الداعمة للجنين والتي تُجمع أثناء الولادة أو بعدها مباشرة، مثل دم الحبل السري (Umbilical cord blood)، ونسيج الحبل السري (هلام وارتون)، والمشيمة.

ثالثاً: الخلايا الجذعية الجنينية، وهي الأكثر إثارة للجدل، تُستخرج من الأجنة في المراحل الأولى من نموها. يتميز هذا النوع بقدرة أوسع على التطور إلى أنواع مختلفة من خلايا الجسم (Pluripotent)، مما يجعل إمكاناتها الطبية هائلة.

رابعاً: أثمرت التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا الحيوية عما يُسمى بالخلايا الجذعية المعدلة هندسياً، أو الخلايا الجذعية المستحثة متعددة القدرات (iPS cells). في هذه الطريقة، يأخذ العلماء خلايا جسدية عادية، مثل خلايا الجلد، ثم يُعاد برمجتها جينياً في المختبر لتعود إلى حالة تعدد القدرات (Pluripotent)، لتصبح مشابهة للخلايا الجذعية الجنينية. يُعتبر هذا النوع واعداً لأنه يمتلك إمكانات كبيرة دون الحاجة إلى تدمير الأجنة.

ويُعد التمييز بين هذه المصادر أمراً في غاية الأهمية لأنه يتعلق بالحالة الشرعية: فلكل نوع حكمه الخاص به. بالإضافة إلى المصادر الأربعة المذكورة، يعمل الباحثون أيضاً على تطوير خلايا جذعية من مصادر حيوانية ونباتية. في الوقت الراهن، لا يُعتبر هذان المصدران ذوي صلة مباشرة بالعلاج الطبي للبشر، ولكنهما يُستخدمان من قبل العلماء في الأبحاث الأساسية وتطوير الأدوية.

من الناحية العملية، تقدم الخلايا الجذعية فوائد عديدة في المجال الصحي. فهذه الخلايا قادرة على استبدال الأنسجة أو الأعضاء التالفة، لامتلاكها القدرة على تجديد وإصلاح أنسجة الجسم الميتة، سواء في العضلات، أو الجلد، أو العظام، أو الأعضاء الداخلية. هذه القدرة تجعلها بالغة الأهمية في المساعدة على علاج الأمراض الخطيرة والمزمنة.

علاوة على ذلك، يمكن للخلايا الجذعية تسريع التعافي من الجروح والإصابات من خلال تحفيز نمو أنسجة جديدة. وهذا مفيد جداً في تسريع التئام الحروق وكسور العظام. وإلى جانب

الاستخدامات السريرية، تُعد الخلايا الجذعية من الركائز الأساسية في الأبحاث الطبية الحيوية الحديثة لاكتشاف علاجات وأدوية جديدة أكثر فعالية. يُذكر أيضاً أن الخلايا الجذعية يمكن أن تبطئ الشيخوخة أو تعكسها (Reverse aging)، وتزيد من حيوية الجسم ليظهر بمظهر أكثر نضارة، ولياقة، وطاقة.

الرؤية الشرعية الإسلامية

في الإسلام، يجب أن يُوزن كل ابتكار طبي بميزان الحلال والحرام، مع الأخذ في الاعتبار قاعدة جلب المصالح ودرء المفاسد. وبناءً على ذلك، يختلف حكم استخدام الخلايا الجذعية في العلاج باختلاف مصدرها وطريقة الحصول عليها.

١. إذا كانت الخلايا الجذعية مستخرجة من جسم شخص بالغ، مثل نخاع العظم أو الدم، فحكمها الجواز بشرط أن يتم ذلك بإذن المتبرع وألا يسبب ذلك ضرراً جسيماً له. وتستند هذه الإباحة إلى المبدأ الأصلي المتمثل في أن التداوي طلباً للشفاء أمر مستحب في الدين. وقد ورد في الحديث:

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: تَدَاوَوْا فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ دَوَاءً غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ الْهَرَمُ [رواه أبو داود والنسائي وأحمد وابن ماجه].

علاوة على ذلك، يُبنى هذا الجواز على القاعدة الفقهية الكلية التي تنص على أن الأصل في الأشياء الإباحة، إلا ما دل الدليل القطعي على تحريمه. إن إباحة الخلايا الجذعية من هذا النوع تتماشى مع حكم التبرع بالدم وزرع الأعضاء، وهما أمران مقبولان في الممارسة الطبية بشرط التراضي وعدم إلحاق الضرر بالمتبرع. ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى:

وَتَعَاوَنُوْا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوٰىۖ [سورة المائدة، ٥: ٢].

إن أخذ الخلايا الجذعية من جسم شخص بالغ بإذنه لغرض العلاج هو شكل من أشكال التعاون المندوب إليه شرعاً. أما أساس تحريم إلحاق الضرر بالمتبرع والمتلقي فهو الحديث التالي:

لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ[رواه ابن ماجه والدارقطني].

٢. أما إذا أُخذت الخلايا الجذعية من المشيمة أو الحبل السري، فحكمها الجواز أيضاً. والسبب في ذلك أن هذه الأجزاء من الجسم لا تمتلك وظيفة أساسية بعد الولادة، وغالباً ما يتم التخلص منها. واستخدامها للأغراض الطبية لا يتعارض مع مبادئ الشريعة، بل قد يحقق منافع صحية عظيمة. والمبدأ هنا هو نفسه: يجب أن يكون ذلك بناءً على موافقة والدي الطفل، مع ضمان عدم وقوع أي ضرر محتمل.

٣. أما إذا أُخذت الخلايا الجذعية من جنين لا يزال قابلاً للحياة، أو من جنين تم تخليقه عمداً لهذا الغرض ثم أُجهض عمداً، فإن حكم ذلك هو التحريم. وهذا مما لا شك فيه يُعد قتلاً عمداً محرماً في الدين. هذا الفعل يتعارض مع مقصدي "حفظ النفس" و"حفظ النسل". إن إتلاف أو قتل الجنين القابل للحياة، حتى وإن كان لغرض طبي، يُعد انتهاكاً لحرمة الإنسان. يقول الله تعالى في القرآن الكريم,

وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِيْ حَرَّمَ اللّٰهُ اِلَّا بِالْحَقِّۗ [سورة الإسراء، ١٧: ٣٣].

تحريم هذا النوع من الخلايا الجذعية تابع لتحريم الإجهاض نفسه. وهذا يتوافق مع القاعدة الفقهية التي تنص على: مَا بُنِيَ عَلَى الْحَرَامِ فَهُوَ حَرَام.

٤. ولا يزال العلماء المعاصرون يختلفون في الرأي حول مصادر الخلايا الجذعية المستخرجة من: (١) الأجنة المتبقية من برامج التلقيح الصناعي (أطفال الأنابيب) والتي لم يتم زرعها، و(٢) الأجنة الناتجة عن الإجهاض الطبي. ينشأ هذا الاختلاف نتيجة لاعتبارات متباينة. فمن جهة، هناك علماء يجيزون ذلك بناءً على المصلحة المرجوة منه. ومن جهة أخرى، هناك علماء يحرمونه لسببين رئيسيين: الأول، أن الأجنة المتبقية من التلقيح الصناعي تُعتبر لا تزال تمتلك إمكانية للحياة البشرية؛ والثاني، أن الجنين الناتج عن الإجهاض يجب احترامه وتكريمه ككائن خلقه الله.

في إندونيسيا، تم حظر استخدام الخلايا الجذعية المستخرجة من الأجنة البشرية صراحةً بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٣ بشأن الصحة. لذلك، تعزز هذه الفتوى الأحكام المنصوص عليها في ذلك التشريع، استناداً إلى أن سياسة الدولة موجهة نحو تحقيق مصلحة الرعية. وهذا يتوافق مع القاعدة الفقهية: تَصَرُّفُ الإِمَامِ عَلَى الرَّعِيَّةِ مَنُوطٌ بِالْمَصْلَحَةِ

ومع ذلك، إذا وُجدت حالة طبية استثنائية، كحالة تهدد حياة شخص ما، ورأى الخبراء الطبيون أن الوسيلة الوحيدة لإنقاذه هي استخدام الخلايا الجذعية الجنينية، فيمكن اعتبار ذلك حالة ضرورة. إذا قامت الحكومة نفسها بإجراء دراسة ووجدت هذا

الاحتمال، فيمكنها فتح باب الإباحة المبنية على الضرورة وتنظيمها بالشكل المناسب. يمكن فتح باب الإباحة بشرط استخدام الأجنة المجهضة، و/أو الأجنة المتبقية من برامج التلقيح الصناعي (IVF) التي لم يعد يُحتاج إليها، مع وجود إذن مسبق من الزوجين المعنيين. ولكن ما دامت الحكومة لم تفتح هذا الباب بعد، فإن هذه الممارسة تُعد غير قانونية وتبقى محظورة.

استخدام الخلايا الجذعية من مصادر حلال للأغراض التجميلية

السؤال التالي هو: ما حكم استخدام الخلايا الجذعية لأغراض تجميلية، أو لتحسين المظهر وتنعيم البشرة؟ الحكم المتعلق بهذا الأمر هو نفس حكم استخدام الخلايا الجذعية للعلاج، وهو الإباحة، بشرط استخدام مصادر حلال كما ذُكر أعلاه، وألا يترتب على ذلك أي ضرر. وينطلق هذا الحكم من القاعدة الفقهية الكلية التالية: **الأَصْلُ فِي الأَشْيَاءِ الإِبَاحَةُ حَتَّى يَدُلَّ الدَّلِيلُ عَلَى التَّحْرِيمِ**

ومن الأدلة ذات الصلة بهذا الموضوع الحديث التالي:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ: صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ. فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنَةً؟ قَالَ: إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، الْكِبْرُ بَطَرُ الْحَقِّ وَغَمْطُ النَّاسِ [رواه مسلم].

يشير الحديث المذكور أعلاه إلى أن الجمال والزينة من الأمور المستحبة في تعاليم الإسلام. ولا يُمنع المسلم، بل يُندب له، أن يظهر بمظهر حسن وجميل، طالما كان ذلك ضمن الضوابط الشرعية. كما ورد في حديث آخر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحب الجمال، ويُذكر أنه كان يقول عند النظر في المرآة: "اللَّهُمَّ حَسَّنْتَ خَلْقِي فَحَسِّنْ خُلُقِي" [رواه أحمد وابن حبان].

هذا الحديث هو دليل يعزز أن التزين الجسدي أمر معترف به، ما لم يؤدِّ ذلك إلى إهمال أهمية الأخلاق. ومع ذلك، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن استخدام الخلايا الجذعية في عالم التجميل يجب ألا يتجاهل مبدأ "الأولويات" في الحياة. يُعلّم الإسلام أن يتم إدارة أي إنفاق مالي بشكل متوازن، مع إعطاء الأولوية للاحتياجات الأساسية. لذا، يجب ألا تؤدي التكاليف المدفوعة لعلاج الخلايا الجذعية إلى إلهاء المسلم عن مسؤولياته الرئيسية تجاه أسرته، مثل تلبية الاحتياجات اليومية، وتعليم الأبناء، والنفقة الواجبة التي تعتبر أولوية. تندرج الأمور التجميلية ضمن المستوى

"التحسيني" (الكمالي) في تسلسل "مقاصد الشريعة"، وبالتالي لا يجوز أن تتعارض أو تتجاهل الاحتياجات في المستويين "الضروري" و"الحاجي". بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون النية من استخدام الخلايا الجذعية للتجميل هي جعلها وسيلة لتعزيز العلاقة المنسجمة بين الزوجين من خلال الجاذبية الجسدية المتبادلة، وليس من أجل التكبر، أو الرياء، أو مجرد البحث عن الاعتراف الاجتماعي.

الخاتمة

يُهيب مجلس الترجيح والتجديد بالجمهور توخي الحذر والالتزام الدائم باللوائح الحكومية فيما يتعلق باستخدام الخلايا الجذعية. هذا أمر بالغ الأهمية نظراً لأن العلاج بالخلايا الجذعية يُعد من التقنيات الطبية الحديثة التي تتطلب إشرافاً دقيقاً من النواحي الأخلاقية، والقانونية، والأمنية. لذلك، يجب التأكد من أن الخلايا الجذعية المستخدمة مصدرها مختبرات معالجة حاصلة على ترخيص رسمي من وزارة الصحة و/أو وكالة الإشراف على الغذاء والدواء (BPOM)، وأن تجرى على يد كوادر طبية مختصة.

كما يوصي مجلس الترجيح والتجديد الجامعات الإسلامية، بما في ذلك جامعات المحمدية، بإيلاء اهتمام جدي لمسألة الخلايا الجذعية. هذا الاهتمام مهم لأن التطورات في هذا المجال لا تقتصر على الجانب الطبي فحسب، بل تمس أيضاً قضايا مقاصد الشريعة الإسلامية. فإذا استُخدمت الخلايا الجذعية لعلاج الأمراض، فإن ذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بـ "حفظ النفس". وإذا كان العلاج عبر الخلايا الجذعية يساهم في توفير تكاليف الرعاية للمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة، فإن ذلك يتعلق بـ "حفظ المال". وفي الوقت ذاته، فإن البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الحيوية التي تشمل الخلايا الجذعية يمس أيضاً جانب "حفظ العقل"، والذي يعني في مفهومه الأوسع تطوير المعرفة العلمية لمنفعة البشرية. وبذلك، فإن انخراط الأمة الإسلامية في دراسة، وتعميق، وتطوير أبحاث الخلايا الجذعية يُمثل في جوهره جزءاً من السعي لتحقيق مقاصد الشريعة ذاتها.

هذا جوابنا، ونأمل أن يكون البيان المذكور أعلاه دليلاً مرشداً في اتخاذ الخطوات.

والله أعلم بالصواب.

العملات المشفرة (الكريبتو) كأصل مالي رقمي

(تمت مناقشته في الجلسة المنعقدة يوم الإثنين، ١٣ رمضان ١٤٤٧ هـ / ٢ مارس ٢٠٢٦ م)

مقدمة

إن التحول الاقتصادي العالمي من النظام المادي إلى النظام الرقمي قد جعل الأصول المشفرة (الكريبتو) القائمة على تقنية سلسلة تقنية البلوك تشين واقعاً اقتصادياً كلياً ذا أهمية بالغة. ومع وصول القيمة السوقية العالمية إلى تريليونات الدولارات،[1] لم تعد هذه الظاهرة مجرد سلع مضاربة صغيرة. ونظرًا لتزايد الاعتماد عليها في إندونيسيا بشكل كبير ليصل إلى ٢٠,١٦ مليون مستثمر في النصف الأول من عام ٢٠٢٤، يرى مجلس الإفتاء والتجديد للرئاسة المركزية للجمعية المحمدية ضرورة الإسراع في توفير اليقين القانوني (حكم الواقع) استجابة لهذه الديناميكيات المالية الرقمية من أجل تحقيق المصلحة العامة.

من الناحية المفاهيمية، يمكن تشبيه الأصول المشفرة (الكريبتو) أساسًا بالسلع ذات القيمة التي يكون شكلها رقميًا بحتًا. لا يمتلك هذا الأصل شكلاً ماديًا مثل العملات المعدنية أو الأوراق النقدية، بل هو عبارة عن رموز بيانات مقفلة بشفرات رياضية سرية. يتم تسجيل ملكية هذه الأصول الرقمية ونقلها بشكل متزامن وشفاف عبر آلاف أجهزة الكمبيوتر حول العالم. نظام دفتر الأستاذ المشترك هذا هو ما يسمح بإجراء معاملات الأصول المشفرة (الكريبتو) مباشرة من المرسل إلى المتلقي دون الحاجة إلى وسطاء تقليديين (مثل البنوك)، مع ضمان أن تكون هذه الأصول آمنة

[1] Per 20 Februari 2026 Bitcoin mencapai $1,51 triliun dan Ethereum sebesar $240 miliar. Angka *market cap* BTC tersebut setara dengan Rp25.556,75 triliun (atau sekitar Rp25,56 kuadriliun) dan untuk Ethereum setara dengan Rp4.062 triliun. CoinMarketCap, "Global Cryptocurrency Market Charts: Bitcoin and Ethereum Market Capitalization," *CoinMarketCap*, diakses 19 Februari 2026, https://coinmarketcap.com/charts/. *(Catatan: Angka ini diambil berdasarkan proyeksi nilai pasar aktual menjelang tanggal 20 Februari 2026).*

نسبيًا ويصعب تزويرها أو استنساخها (الإنفاق المزدوج)، طالما ظلت البروتوكولات والمفاتيح الخاصة آمنة.

في القانون الوضعي الإندونيسي، يُمنع منعًا باتًا استخدام العملات المشفرة (الكريبتو) كأداة دفع بناءً على القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١١ بشأن العملات، والذي يحدد الروبية كأداة دفع قانونية وحيدة. ومع ذلك، تعترف الدولة وتضفي الشرعية على العملات المشفرة (الكريبتو) كأصول استثمارية وسلع رقمية من خلال القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تطوير وتعزيز القطاع المالي (*UU P2SK*)، والذي يصنفها كجزء من الابتكار التكنولوجي للقطاع المالي (*ITSK*) تحت إشراف هيئة الخدمات المالية (*OJK*)، بالإضافة إلى لائحة وكالة الإشراف على تداول العقود الآجلة للسلع (*Bappebti*) رقم ٨ لسنة ٢٠٢١ التي تمنحها الشرعية الرسمية في تداول السوق المادية.

العملات المشفرة (الكريبتو) كـ "مال متقوم"

إن الخطوة الأولى الحاسمة في تحديد شرعية الأصول المشفرة (الكريبتو) هي تحليل مكانتها كـ "مال" في الخطاب الفقهي. ونظرًا لطبيعتها الرقمية، يلزم إجراء مراجعة متعمقة لمعايير المال التي صاغها الفقهاء، سواء من المذاهب القديمة أو الخبراء المعاصرين.

يمكن اعتبار العملة المشفرة (الكريبتو) ككيان رقمي أصلاً يستوفي المعايير الفقهية المتعلقة بالـ "مال المتقوم". ويستند هذا التحديد إلى ثلاث وجهات نظر رئيسية:

١. **منظور المذهب الحنفي** يؤكد على جانب ميل الطبع الإنساني (المنفعة) والقدرة على التخزين (الادخار). عرّف ابن نجيم المال كما يلي:

الْمَالُ: مَا يَمِيلُ إِلَيْهِ الطَّبْعُ ، وَيُمْكِنُ ادْخَارُهُ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ مَنْقُولًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَنْقُولٍ.[٢]

٢. **منظور جمهور العلماء** يؤكد على القيمة الاقتصادية (القيمة) والمسؤولية القانونية (الضمان)، وليس على الوجود المادي وحده. ذكر الإمام السيوطي ما يلي:

[2] Zainuddīn Ibnu Nujaim, *Al-Baḥr al-Rāʾiq Syarḥ Kanz al-Daqāʾiq*, jil. 5 (Kairo: Dār al-Kitāb al-Islāmī, t.t.), 277. Rumusan dasar definisi ini (yakni syarat kecenderungan tabiat dan kemungkinan untuk disimpan) merupakan standar dalam Mazhab Hanafi. Lihat: *Majallah al-Aḥkām al-ʿAdliyyah*, Pasal 126 (https://maqam.najah.edu/legislation/158/) dan Muḥammad Amīn Ibnu ʿĀbidīn, *Radd al-Muḥtār ʿalā al-Durr al-Mukhtār* [Hāsyiyah Ibnu ʿĀbidīn], jil. 4 (Beirut: Dār al-Fikr, 1992), 501.

كُلُّ مَا لَهُ قِيْمَةٌ يُلْزَمُ بِإِتْلَافِهِ ضَمَانٌ.[٣]

٣. **وجهة نظر فقه المعاملات المعاصر** تؤكد أن الحقوق والمنافع يُعترف بها بالكامل كأموال. عرف مجلس الإفتاء في قراره بشأن "الأموال في الإسلام" الصادر في غاروت عام ١٩٧٦ المال بأنه: "كل ما يُعتبر شيئًا يمكن الاستفادة من منفعته كمال، وكذلك ما يمكن تقييمه بثمن كمال، مهما كان نوعه ومقدار قيمته".[٤]

وقدم علي خفيف، خبير فقه المعاملات المعاصر، تعريفًا للمال كما يلي:

الْمَالُ مَا يُمْكِنُ حِيَازَتُهُ وَإِحْرَازُهُ وَالْإِنْتِفَاعُ بِهِ انْتِفَاعًا عَادِيًّا[٥].

تعد الاصول المشفرة الكريبتو من الاموال المتقومة شرعا لاشتمالها على منفعة معتبرة مقصودة عند الناس وامكان حيازتها وادخارها في محافظ رقمية مع تقومها عرفا واعتراف الناس بقيمتها الاقتصادية فيتحقق فيها معيار المالية المعتبرة فقها.

وانطلاقًا من مكانتها الصحيحة كأصول سلع، فإن الحكم الأصلي في التداول والاستثمار في العملات المشفرة (الكريبتو) هو الإباحة. ويستند هذا إلى القاعدة الفقهية الأساسية:

الْأَصْلُ فِي الْمُعَامَلَاتِ الْإِبَاحَةُ حَتَّى يَدُلَّ الدَّلِيلُ عَلَى التَّحْرِيمِ.

وكذلك بناءً على القاعدة التالية:

الْأَصْلُ فِي الْمَنَافِعِ الْإِبَاحَةُ، وَفِي الْمَضَارِ التَّحْرِيمُ

---

[3] Jalāluddin al-Suyūṭi, *Al-Asybāh wa al-Naẓāʾir fī Qawāʿid wa Furūʿ Fiqh al-Syāfiʿiyyah* (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1990), 327.

[4] Majelis Tarjih PP Muhammadiyah, *Muqarrarāt Majlis Tarjīḥ* (Himpunan Putusan Tarjih Muhammadiyah), diterbitkan oleh Pimpinan Daerah Muhammadiyah (PDM) Kodya Malang, tth, hlm. 133.

[5] Alī Khafīf, *Aḥkām al-Muʿāmalāt al-Syariʿiyyah* (Kairo: Dār al-Fikr al-Arabiī, 2008), hlm. 28. Lihat pula: Wahbah al-Zuhaili, *Al-Fiqh al-Islāmi wa Adillatuh*, Cet. 4, Vol. 4 (Damaskus: Dar al-Fikr, 1997), 4:40-42.

شروط الجواز (الإباحة)

حالة الإباحة للأصول المشفرة (الكريبتو) مقيدة (بشروط) ويمكن أن تتغير إلى التحريم إذا انتهكت ضوابط الشريعة. ترتبط شروط إباحة العملات المشفرة (الكريبتو) بأمرين، وهما: صحة المحل (الشيء المعقود عليه)، وضوابط المعاملة بالمشفرة (الكريبتو) .

أولاً: شروط صحة المعقود عليه (المحل)

في فقه المعاملات، تعتمد صلاحية أي أصل للتداول بشكل كبير على الوضع القانوني للشيء (المعقود عليه). نظرًا لأن حالة الإباحة في العملات المشفرة (الكريبتو) مقيدة، فلا يمكن الاعتراف بصحة الأصل الرقمي إلا إذا كانت المنفعة والنظام البيئي للمشروع الذي يحتضنه يتماشيان حقًا مع مبادئ الشريعة. ولذلك، يجب أن يستوفي هذا الأصل المشفر المعايير التالية:

١. عدم الاستعمال في المحرمات

يجب أن يكون الأصل المشفر خاليًا من أي نظام بيئي ينتهك الشريعة، مثل الكازينوهات الرقمية (*crypto gambling*)، أو صناعة الإباحية، أو السوق السوداء (*dark web*). التورط في مثل هذه الرموز (*tokens*) يعتبر من باب التعاون على الإثم الذي حرمه الدين، وفقًا لقوله تعالى في سورة المائدة (الآية ٢):

... وَتَعَاوَنُوْا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوٰىۖ وَلَا تَعَاوَنُوْا عَلَى الْاِثْمِ وَالْعُدْوَانِۚ [سورة المائدة، ٥: ٢]

٢. امتلاك منفعة مباحة

يجب أن يمتلك الأصل الرقمي أساسًا اقتصاديًا وفائدة يقرها الشرع، وليس مجرد أداة للمضاربة البحتة أو المزاح (*meme coin*). تشمل هذه المنافع ما يلي:

- مخزن للقيمة (*Store of Value*): حفظ القيمة بشكل آمن من خلال نظام التشفير.
- المنفعة والحوكمة (*Utility and Governance*): الوصول إلى ميزات خدمات المنصة أو حقوق المشاركة في حوكمة المنظمات اللامركزية.
- البنية التحتية التكنولوجية: دعم تطوير العقود الذكية (*smart contract*)، وتمويل مشاريع المجتمع، وتعزيز نظام (*Web3*) البيئي.

الأصول التي لا تمتلك منفعة أو التي تقتصر على المضاربة البحتة لا تستوفي معيار الصحة هذا، ويحرم استخدامها. والدليل على ذلك هو تحريم التبذير (إضاعة المال)، والميسر

(القمار)، والغرر. فعملات المزاح أو الخالية من المنفعة تحتوي على هذه الأمور الثلاثة. قال الله تعالى:

اِنَّ الْمُبَذِّرِيْنَ كَانُوْٓا اِخْوَانَ الشَّيٰطِيْنِ ۗ وَكَانَ الشَّيْطٰنُ لِرَبِّهٖ كَفُوْرًا [سورة الإسراء، ١٧: ٢٧]

يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْٓا اِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْاَنْصَابُ وَالْاَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطٰنِ فَاجْتَنِبُوْهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُوْنَ [سورة المائدة، ٥: ٩٠].

وورد في الحديث النبوي الشريف:

نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ [رواه مسلم].

٣. الخلو من مخطط بونزي والنظام الهرمي

يجب أن تتجنب الأصول المشفرة (الكريبتو) المتداولة نماذج أعمال مخطط بونزي أو النظام الهرمي، حيث لا تأتي الأرباح من القيمة الاقتصادية المضافة أو منفعة الأصل، بل من ودائع المستثمرين الجدد لدفع أرباح المستثمرين القدامى. في منظور الفقه، يحتوي هذا النموذج على عنصر التدليس (الخداع). ويُصنف هذا الفعل ضمن فئة أكل أموال الناس بالباطل، كما ورد في نهي الله سبحانه وتعالى في القرآن:

يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا لَا تَأْكُلُوْٓا اَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ اِلَّآ اَنْ تَكُوْنَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ۗ ... [سورة النساء، ٤: ٢٩].

ثانيًا: ضوابط التعامل بالمشفرة (الكريبتو): الخلو من المخططات المحرمة

إن صحة الأصول المشفرة (الكريبتو) كسلع رقمية لا تجعل تلقائيًا جميع أشكال معاملاتها جائزة. يجب أن يترافق توافق محل المعاملة (المعقود عليه) مع صحة آلية التبادل نفسها. نظرًا لأن النظام البيئي لتبادل العملات المشفرة (الكريبتو) اليوم محمل بالعديد من الأدوات المشتقة والهندسة المالية المعقدة، يجب تقديم مبدأ الحيطة والحذر لتجنب الممارسات التي تتعارض مع الشريعة. ولذلك، فإن بيع وشراء السلع الرقمية في بورصات العملات المشفرة (الكريبتو) يخضع للشروط التالية:

١. عدم إجراء التداول الآجل (*Futures* -العقود الآجلة)

هذه الآلية هي ممارسة للتخمين أو الشراء أو البيع لعقود أسعار الأصول المشفرة (الكريبتو) في المستقبل. في فقه المعاملات، يجب أن يكون تبادل السلع والأموال فوريًا (يدًا

بيد - *on the spot*). في ممارسة العقود الآجلة، لا يقوم المشتري بتسليم الأموال بالكامل ولا يقوم البائع بتسليم الأصل المشفر فعلياً وقت العقد، بل يتم فقط إيداع ضمان. نظراً لأن تسليم الأموال والأصول يتم تأجيله معًا بينما يجب أن تتم المعاملة على الفور، فإن هذا المخطط يندرج حتمًا تحت حظر "بيع الكالئ بالكالئ" (بيع الدين بالدين) بناءً على الحديث التالي:

نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْكَالِئِ بِالْكَالِ [رواه ابن أبي شيبة والبزار والحاكم والطحاوي].

٢. عدم تسهيلات الديون بفائدة (الرافعة المالية / التداول بالهامش - *Leverage/Margin Trading*)

هذه الآلية هي ممارسة حيث يقترض المتداول مبلغًا من الأموال من البورصة (المنصة) لمضاعفة رأس مال معاملته من أجل جني أرباح أكبر. هذه الممارسة محرمة لسببين. الأول، تفرض البورصة رسوم خدمة القرض أو الفائدة، وهي في جوهرها ربا النسيئة. وفيما يتعلق بالتحريم المطلق لهذه الممارسة الربوية، لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم صراحة جميع الأطراف المتورطة في الحديث التالي:

لَعَنَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آكِلَ الرِّبَا وَمُؤْكِلَهُ وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدَيْهِ، وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ [رواه مسلم].

الثاني، هذه الآلية تدمج بطبيعتها عقد القرض مع شرط البيع والشراء في منصة البورصة استخدام ، وهو مخطط محظور بناءً على قول النبي صلى الله عليه وسلم:

لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ [رواه أبو داود والترمذي].

٣. الخلو من ممارسات التلاعب بالسوق (الضخ والتفريغ - *Pump and Dump*)

هذه الممارسة عبارة عن مخطط تقوم فيه مجموعة من الأطراف بعمليات شراء ضخمة ومخطط لها لخلق طفرة أسعار مصطنعة لجذب مستثمري التجزئة للدخول بسبب الشعور بالنشوة، ثم يتبعها عمليات بيع مكثفة من قبل تلك المجموعة بحيث تنخفض الأسعار على الفور وتضر بالأطراف الأخرى. يُصنف هذا الإجراء كشكل من أشكال المعصية لأنه يحتوي على عنصر التغرير (الخداع) ويندرج ضمن فئة أكل أموال الناس بالباطل. بشكل أكثر تحديدًا، هذه الممارسة التلاعبية تتطابق مع حظر (النجش) في حديث النبي

محمد صلى الله عليه وسلم، وهو التدخل في العرض لجعل الأطراف الأخرى مهتمة بالشراء بسعر أعلى من قيمته العادلة. وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم صراحة عن هذه الممارسة كما ورد في الحديث الصحيح التالي:

نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ النَّجْشِ [رواه البخاري ومسلم].

٤. حظر معاملات البيع على المكشوف (*Short Selling*)

آلية البيع على المكشوف في الأصول المشفرة (الكريبتو) محرمة شرعًا، لكن لها علل (أسباب فقهية) مختلفة بناءً على نوع السوق:

أ. البيع على المكشوف في سوق العقود الآجلة (المشتقات)

في سوق العقود الآجلة، يقوم المتداول بعملية بيع دون أن يمتلك أو يحوز الأصل المشفر فعليًا. هذه المعاملة هي محض عقد مضاربة على حركة السعر دون نقل حقيقي لملكية الأصل. يندرج هذا ضمن فئة البيع الفارغ المحظور. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ [رواه الترمذي].

ب. البيع على المكشوف في السوق الفورية (*Spot Market*)

في السوق الفورية (سواء في البورصات المركزية أو بروتوكولات التمويل اللامركزي)، حتى لو كان الأصل "موجودًا" (لأنه تم اقتراضه قبل بيعه)، فإن هذه الممارسة تظل محظورة لأنها تحتوي على عناصر الربا والجمع بين عقود محظورة (بيع وسلف). دائماً ما يخضع اقتراض الأصول المشفرة (الكريبتو) بغرض البيع على المكشوف لفائدة (*interest/funding fee*). وفي الإسلام، كل قرض يجر منفعة أو فائدة للمقرض فهو ربا. قال الله تعالى:

... وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبٰوا ... [سورة البقرة، ٢: ٢٧٥].

بالإضافة إلى ذلك، يستند هذا الحظر إلى القاعدة الفقهية:

كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنْفَعَةً فَهُوَ رِبًا.

إلى جانب ذلك، تجمع هذه الممارسة بين عقد الإقراض (القرض) وعقد البيع والشراء في معاملة واحدة متكاملة. تقدم البورصة القرض بشرط أن يقوم المتداول

بإجراء معاملات تجارية على منصتهم حتى تستفيد البورصة من الفوائد ورسوم المعاملات. قال النبي صلى الله عليه وسلم:

لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ [رواه أبو داود والترمذي].

٥. عدم إعطاء و/أو أخذ مكافآت (فوائد) من القروض

يجب ألا تتضمن آلية المعاملة مخططات للمكافآت والفوائد، كما هو الحال في ممارسة إقراض العملات المشفرة (الكريبتو) بفائدة (*crypto lending*) أو مخططات العائد المضمون والثابت (*fixed/guaranteed yield*) مقابل تسليم الأصول، والذي يكون جوهر العقد فيه قرضًا يدر ربحًا. المخطط الذي يضمن نسبة أرباح من هذا القرض يتعارض مع الشريعة لأنه يحتوي على عنصر ربا القرض (الزيادة المشروطة في الدين)، وفقًا للقاعدة الفقهية: "كل قرض (معاملة رأس المال) يجر منفعة (ربح مشروط مقدمًا) فهو ربا".

الوضع القانوني للتوزيع المجاني (*Airdrop*)

تعتبر ممارسة التوزيع المجاني للعملات (*Airdrop*) كاستراتيجية ترويجية مباحة في الأساس. ففي منظور الفقه، يُعتبر للتوزيع المجاني (*Airdrop*) بمثابة هبة (عطية مجانية) أو جعالة (أجر مقابل خدمات تسويقية). ومع ذلك، ترتبط هذه الإباحة بشرطين رئيسيين:

١. عدم التورط في أفعال باطلة. يصبح التوزيع المجاني (*Airdrop*) حرامًا إذا كانت شروط الحصول عليه تنتهك الشريعة، مثل الالتزام بالترويج لمنصات القمار، أو نشر الإشاعات (الأخبار الكاذبة)، أو عمل مراجعات وهمية، أو دعم مشاريع محظورة.

٢. الخلو من عنصر الربا (تدوير أموال الودائع). يُحرم التوزيع المجاني أيضًا إذا كان يشترط على المستخدم إيداع أموال يتم تدويرها لاحقًا بواسطة المنظمين في أعمالهم. هذا الشرط يغير حالة الأموال من وديعة (أمانة) إلى قرض. وفي عقد القرض، لا يجوز للدائن أن يأخذ أي زيادة أو منفعة من المدين، وفقًا للقاعدة الفقهية: "كل قرض يجر منفعة (للمقرض) فهو ربا".

أهمية الوعي المالي (الثقافة المالية) والشرعية القانونية للدولة

إن حلية محل العقد وآلية المعاملة لا تكفي لضمان أمن الأموال إذا لم يقترن ذلك بقدرات الفرد والامتثال للأنظمة. ونظرًا للتقلبات الشديدة في أسعار الأصول المشفرة (الكريبتو)، تتطلب الشريعة من كل مسلم أن يكون لديه وعي ومعرفة كافية وأن يقوم ببحثه الخاص (*Do Your Own Research/DYOR*). الهدف هو تجنب الجهالة التي قد تؤدي إلى إضاعة الأموال، وفقًا لنهي النبي صلى الله عليه وسلم التالي:

إِنَّ اللهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيْلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةَ المَالِ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ [رواه البخاري ومسلم].

قبل دخول سوق العملات المشفرة (الكريبتو)، يجب على كل مسلم أن يتسلح بالثقافة الاقتصادية الإسلامية الكافية. هذا أمر مهم لتحديد وتجنب ممارسات الميسر (القمار)، الغرر (الخداع/الجهالة)، الربا (الزيادة الباطلة)، والضرر. وتتماشى ضرورة هذا الوعي مع التحذير الصارم لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

لا يَبِيعُ فِي سُوْقِنَا هَذَا إِلَّا مَنْ تَفَقَّهَ فِي الدِّيْنِ [رواه الترمذي].

بالإضافة إلى ذلك، يجب على كل مسلم الخضوع للقانون الوضعي من خلال التعامل حصريًا عبر بورصات أو تجار الأصول المشفرة (الكريبتو) الماديين المسجلين رسميًا والخاضعين لإشراف السلطات المختصة (هيئة الخدمات المالية *OJK*). هذا الامتثال هو تجسيد لمبدأ "سد الذرائع" لضمان حماية المستهلكين من الجرائم السيبرانية.

العملات المشفرة (الكريبتو) لا يمكن استخدامها كعملة نقدية

لكي يتم الاعتراف بها بشكل شرعي كعملة كاملة (نقود)، تفشل العملات المشفرة (الكريبتو) في تلبية الشروط الأساسية. وهناك ثلاث عقبات رئيسية تجعلها غير صالحة لتكون عملة نقدية:

١. التقلب الشديد (عنصر الضرر). يجب أن تعمل العملة النقدية كوحدة حساب (*unit of account*) مستقرة. التذبذبات السعرية الجامحة للعملات المشفرة (الكريبتو) تثير الغموض في المعاملات وتدمر القوة الشرائية فجأة. هذه الخسارة المالية الجماعية ممنوعة منعًا باتًا في الفقه بناءً على مبدأ: "لا ضرر ولا ضرار".

٢. محدودية المعروض (الندرة). يتم تقييد المعروض من العديد من الأصول المشفرة (الكريبتو) (مثل البيتكوين) خوارزمياً. وعلى الرغم من أن هذه الميزة مفيدة كأداة استثمار (مخزن للقيمة)، إلا أن هذه المحدودية تعيق دوران عجلة الاقتصاد إذا تم استخدامها كعملة.

٣. سيادة الدولة والمصلحة العامة. يمنح الإسلام السلطة الكاملة للدولة لتنظيم الأدوات المالية من أجل تحقيق المصلحة العامة. ويجب على المواطنين الامتثال للوائح للحفاظ على الاستقرار الوطني. ونظراً لأن اللوائح الحالية في جمهورية إندونيسيا تحظر ذلك، فإن استخدام العملات المشفرة (الكريبتو) كأداة دفع يُعد عملاً مخالفًا للقانون (غير مشروع).

الخاتمة

بناءً على جميع المراجعات والاعتبارات القانونية والفقهية التي تم تفصيلها، يُعطي مجلس الإفتاء والتجديد للرئاسة المركزية للجمعية المحمدية تأكيدًا خاصًا فيما يتعلق بجوهر التقدم في هذا الابتكار المالي الرقمي. إن تكنولوجيا التشفير، وخاصة نظام البلوكتشين (سلسلة الكتل) الذي يعتبر أساسها الرئيسي، هي في جوهرها أداة معاملات يجب استخدامها وإدارتها بأفضل شكل ممكن لتحقيق المصلحة للبشرية. ولذلك، لا يجوز إطلاقًا إساءة استخدام هذا الابتكار لغايات أو ممارسات أو مصالح أخرى تنتهك الشريعة، أو تضر بالآخرين، أو تسبب الضرر. في الواقع، من منظور إسلامي، يجب دائمًا توجيه أي شكل من أشكال القفزات في التقدم التكنولوجي وربطه بالقيم الأخلاقية لتحقيق المصلحة والعدالة والرفاهية للحياة الإنسانية ككل.

تمت صياغة هذه الفتوى كدليل توجيهي ديناميكي، وليس كتشجيع مطلق للاستثمار في العملات المشفرة (الكريبتو) . يظل جواز المعاملة دائمًا مرتبطاً بالامتثال للشريعة، وإدارة المخاطر، ولوائح الدولة. ويُدعى المسلمون لتوخي الحذر وعدم الوقوع في فخ نشوة المضاربة التي قد تدمر المرونة المالية للأسرة. إن الجهل بحدود الشريعة في النظام البيئي الرقمي المعقد يسهل للغاية وقوع الشخص في الحرام. من خلال الفهم الكامل، يُؤمل أن يوفر استغلال الأصول المشفرة (الكريبتو) منافع اقتصادية مع الحفاظ في نفس الوقت على نزاهة المسلم.

والله أعلم بالصواب.

زكاة الأصول والدخل الرقمي

(تمت مناقشته في الجلسة المنعقدة يوم الاثنين، ١٣ رمضان ١٤٤٧ هـ/٢ مارس ٢٠٢٦ م)

أولاً: مقدمة

الإسلام دين يحمل رسالة عالمية، فهو صالح لكل زمان ومكان. ومن الخصائص المميزة للشريعة الإسلامية، وخاصة في مجال المعاملات المالية، مرونتها وقابليتها للاستجابة لتطور الحضارة الإنسانية. على عكس العبادات المحضة التي تكون توقيفية، تُبنى الشؤون الدنيوية (المعاملات) على مبادئ المصلحة العامة والإباحة، بشرط عدم وجود دليل شرعي يمنعها.

يرى مجلس الإفتاء والتجديد التابع للقيادة المركزية للجمعية المحمدية أن التقدم في تكنولوجيا المعلومات قد أحدث ثورة جذرية في الاقتصاد الرقمي. وقد أدت هذه الظاهرة إلى ظهور أشكال جديدة ومتنوعة من الأصول ومصادر الدخل (الأموال المستجدة) التي تتمتع بقيمة اقتصادية عالية، إلا أن وضعها القانوني والشرعي في الغالب لم يتناوله الفقهاء القدامى في مؤلفاتهم الفقهية. ولذلك، يرى المجلس ضرورة توفير اليقين القانوني والتوجيه الشرعي فيما يتعلق بزكاة الأصول والدخل الرقمي. ويهدف ذلك إلى تحقيق البركة في أموال المسلمين في العصر الرقمي، وتطهيرها من حقوق الآخرين، وتفعيل دورها كوسيلة لتحقيق التوازن الاقتصادي.

وانطلاقاً من هذا الوعي، نوضح فيما يلي الأفكار الأساسية التي تستند إليها هذه الفتوى:

١- حقيقة المال (المال المتقوم)

في منظور الشريعة، لا يقتصر المال على الذهب والفضة أو النقود الورقية وحدها. يُعرّف الفقه المال بأنه كل ما تميل إليه النفس البشرية (قابلية الرغبة) ويمكن ادخاره لوقت الحاجة (قابلية التخزين). وعلى وجه التحديد، يجب أن يكون وعاء الزكاة "مالاً متقوماً" (وهو المال الذي له قيمة معتبرة شرعاً ويجوز الانتفاع به). ويُعرّف علماء الفقه المال بناءَ على منفعته واعتراف المجتمع

(العرف) به. وقد أورد ابن نجيم الحنفي في كتابه "البحر الرائق" تعريف المال كما يلي: "الْمَالُ: مَا يَمِيلُ إلَيْهِ الطَّبْعُ، وَيُمْكِنُ ادِّخَارُهُ إلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ مَنْقُولًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَنْقُولٍ". (المال هو كل ما تميل إليه النفس، ويمكن ادخاره إلى وقت الحاجة، سواء كان منقولاً أو غير منقول).

ومما يُعضِّد ذل من منظور المذهب الشافعي، ما أكده الإمام جلال الدين السيوطي (توفي ٩١١ هـ) على جانب القيمة التبادلية والحماية القانونية للمال. وقد عرّف المال على النحو التالي: "مَا لَهُ قِيمَةٌ يُبَاعُ بِهَا وَتَلْزَمُ مُتْلِفَهُ". (كل ما له قيمة يُباع بها، ويلزم من أتلفه ضمانه). ويعتبر تعريف السيوطي هذا في غاية الأهمية في السياق الرقمي الحالي؛ إذ تُعتبر الأصول الرقمية أموالاً لأن لها قيمة تبادلية (قيمة سوقية)، وإذا قام شخص بتدمير أو سرقة حساب أو أصل رقمي لشخص آخر، فإنه يُلزم بالتعويض (الضمان).

٢- تحول شكل المال في العصر الرقمي

شهد العالم الحديث تحولاً جذرياً في شكل المال؛ فقد انتقل الناس من نظام المقايضة والدينار والدرهم (المعادن الثمينة) إلى النقود الورقية، وهم الآن في عصر الأصول الرقمية. فالأصول مثل العملات المشفرة، والرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs)، والعقارات في الميتافيرس، وصولاً إلى حسابات تحقيق الدخل من وسائل التواصل الاجتماعي (مثل AdSense والتسويق بالعمولة)، هي الأشكال الجديدة للمال في العصر الحالي. وعلى الرغم من أن هذه الأصول ليس لها شكل مادي يمكن لمسه مثل سبائك الذهب، إلا أن المجتمع الحديث يعترف بوجودها قانونياً وعرفياً كشيء ذي قيمة.

وقد عرّف مجلس الترجيح في قراره بشأن "الأموال في الإسلام" الصادر في غاروت عام ١٩٧٦، المال بأنه: "كل ما يُعتبر عيناً يمكن الاستفادة من منافعها كمال، وكذلك ما يمكن تقييمه بثمن كمال، بغض النظر عن نوعه وقيمته." ويؤكد خبير الفقه المعاصر الشيخ علي الخفيف أن صفة المالية تثبت بإجماع المجتمع. وفيما يلي تعريف المال حسب رأيه: "اَلْمَالُ مَا يُمْكِنُ حِيَازَتُهُ وَإِحْرَازُهُ وَالْاِنْتِفَاعُ بِهِ اِنْتِفَاعًا عَادِيًّا" (المال هو كل ما يمكن حيازته، وتخزينه أو حفظه، والانتفاع به انتفاعاً معتاداً).

وبناءً على مجموعة الآراء المذكورة أعلاه، يخلص مجلس الإفتاء والتجديد إلى أن الأصول الرقمية (مثل أرصدة المحافظ الرقمية، والأصول المشفرة التي تعتمد على أصول مباحة شرعاً، وحسابات تحقيق الدخل) تُصنف بشكل صحيح كمال؛ لأنها استوفت أركان المال وهي: (١) مرغوبة لدى الناس، (٢) يمكن تخزينها رقمياً، (٣) لها قيمة تبادلية، و(٤) معترف بها كأموال في العرف التجاري الحالي.

٣- الواقع الاقتصادي الجديد ووجوب الزكاة في عوائد الكسب

تُظهر الحقائق الاجتماعية أن العديد من الأفراد يحققون مستويات هائلة من الثراء من خلال الدخل والأصول الرقمية. فصانع المحتوى، أو متداول أو مستثمر العملات المشفرة، أو المطور، أو المسوق بالعمولة يمكن أن يمتلك ثروة تتجاوز النصاب بكثير، على الرغم من أن تلك الثروة مخزنة على شكل أكواد برمجية على خادم (سحابة) أو على شبكة البلوكتشين. ويستند وجوب دفع الزكاة من عوائد الأعمال الرقمية هذه إلى عموم أمر الله سبحانه وتعالى بالإنفاق من طيبات ما يكسبه الإنسان. يقول الله تعالى في سورة البقرة الآية ٢٦٧: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ ۖ}. تشمل عبارة "مَا كَسَبْتُمْ" جميع أشكال الكسب الحلال والمثمر، سواء كان مصدره التجارة التقليدية، أو الخدمات، أو الأنشطة الاقتصادية الرقمية. ولذلك، فإن تجاهل إمكانية إخراج الزكاة من القطاع الرقمي يعني تجاهل الأمر بالإنفاق (الزكاة) من الأموال الناتجة عن الكسب والذي نصت عليه الآية الكريمة.

٤- أهمية الزكاة للتطهير ومكافحة الفقر

إن وجوب الزكاة لا يسقط بمجرد تغير شكل المال؛ فالغرض الأساسي من الزكاة هو تزكية النفس لصاحب المال، بالإضافة إلى وظيفتها الاجتماعية في الحد من الفقر. وطالما أن الشخص قد وصل إلى حد الاستطاعة (الغنى)، فإن وجوب تطهير ماله يظل قائماً. يقول الله تعالى في سورة التوبة الآية ١٠٣: {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ}. (إن صلاتك سكن لهم). تستخدم هذه الآية الكلمة العامة "أَمْوَالِهِمْ"، والتي تشمل جميع أنواع الأموال المملوكة، بما في ذلك الأصول الرقمية.

٥- مقاصد المال

على الرغم من أن الشكل المادي للأصول الرقمية (أكواد برمجية) يختلف عن الذهب أو الفضة، إلا أن الوظيفة (المقاصد) والطبيعة الأساسية لكونها مالاً تظل كما هي. تتوافر في الأصول الرقمية علتان أساسيتان توجبان الزكاة، وهما:

- النماء (النمو): يتميز المال بصفة النمو أو قابليته للنمو (منتج).
- التمول: المال ذو قيمة، ويمكن حيازته، ويمكن مبادلته.

نصت القواعد الفقهية على أن الحكم يدور مع علته: "الْحُكْمُ يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ وُجُودًا وَعَدَمًا". ونظراً لأن الأصول الرقمية تستوفي معايير النماء والتمول، فإن وجوب زكاتها يظل قائماً، تماماً كما

تجب الزكاة في الذهب والفضة وعروض التجارة والمنتجات الزراعية. ولذلك، دعت الحاجة إلى إصدار فتوى توضح إجراءات أدائها تحقيقاً للمصلحة العامة للأمة. وبناءً على تحديد الصفة المالية لهذه الأشكال الجديدة من الأموال، يرى مجلس الإفتاء والتجديد ضرورة تصنيف أوعية الزكاة هذه ضمن فئات محددة لتسهيل تطبيق أحكامها الشرعية. وذلك لأن كل شكل من أشكال المال له خصائص مختلفة من حيث التكييف الفقهي، مما ينعكس على أحكام النصاب والحول الخاصة به. ولذلك، ستركز هذه الفتوى على مناقشة وبيان الأحكام الشرعية لثلاثة مجالات رئيسية للمال في عصر الاقتصاد الرقمي، وهي:

أ. **الأصول الرقمية:** والتي تشمل السلع المشفرة (العملات المشفرة)، وشهادات الملكية الرقمية الفريدة (الرموز غير القابلة للاستبدال/NFTs)، وملكية الأراضي والعقارات في العالم الافتراضي (أراضي الميتافيرس)؛

ب. **الأوراق المالية الرقمية:** مثل الأسهم، والصكوك، والأدوات الاستثمارية التي يتم تداولها إلكترونياً؛ و

ج. **الدخل الرقمي:** والذي يشمل الدخل المهني الناتج عن أنشطة صناعة المحتوى، والتسويق بالعمولة، وصولاً إلى التجارة عبر الإنترنت. ويهدف تفصيل هذه الفئات الثلاث إلى تقديم إرشادات شاملة للمزكي في أداء التزاماته.

ثانياً: الحكم الشرعي لزكاة الأصول الرقمية

قبل بيان أحكامها الشرعية، من الضروري أولاً وضع تعريفات دقيقة لمفاهيم الأصول الرقمية المتطورة حالياً، حتى تكون الأحكام المقررة دقيقة وموجهة.

أ. الفهم (التعريف)

١- الأصول المشفرة القابلة للاستبدال (العملات المشفرة/Crypto)

ببساطة، الأصول المشفرة هي أصول رقمية ليس لها شكل مادي (مثل العملات المعدنية أو الورقية)، بل هي عبارة عن أكواد رقمية مخزنة داخل شبكة حاسوبية عالمية. تشبيه: يمكن تصور العملات المشفرة على أنها "ذهب رقمي" أو نقاط في نظام معين، ولكن هذه النقاط لها قيمة تبادلية حقيقية، ويمكن تداولها في جميع أنحاء العالم، ولا يمكن تزويرها. الخاصية الرئيسية: يُفهم بشكل أدق أن الأصول المشفرة هي سلع أو أدوات استثمارية رقمية، وليست عملة وطنية تابعة

لدولة. في بعض الجوانب، تتشابه مع الذهب لأن كلاهما يتم الحصول عليه من خلال عملية "تعدين"، ولهما كمية محدودة بناءً على البروتوكول، ولا يتم إصدارهما من قبل سلطة نقدية، ويكتسبان قيمتهما من الندرة وقبول السوق. من ناحية أخرى، تتشابه بعض الرموز المشفرة (Tokens) أيضاً مع الأسهم أو الأوراق المالية الرقمية، حيث يمكن أن تمثل حقوقاً معينة، مثل حقوق المشاركة في الإدارة، أو حقوق الوصول إلى الخدمات (المنفعة)، أو حقوق تقاسم الأرباح داخل بيئة النظام. وبالتالي، تُصنف الأصول المشفرة بشكل أدق كنوع من الثروة الرقمية التي تحمل خصائص السلع و/أو أدوات الملكية، وليست بديلاً عن العملة الرسمية لأي دولة.

٢- **الأصول المشفرة غير القابلة للاستبدال (NFTs)** الـ NFT

هو "شهادة أصالة رقمية" تضمن ملكية عمل أو أصل فريد في العالم الافتراضي. مصطلح "غير قابل للاستبدال" يعني "لا يمكن مبادلته على أساس متساوٍ". تُعتبر NFTs أيضاً أصولاً مشفرة، حيث تعتمد على التشفير، وتعمل على تقنية البلوكتشين، ويتم تداولها داخل نظام البلوكتشين البيئي. التوضيح: مبلغ ١٠٠،٠٠٠ روبية هو أصل قابل للاستبدال، لأن ورقة الـ ١٠٠،٠٠٠ روبية التي يملكها شخص لها نفس القيمة تماماً ويمكن مبادلتها بورقة ١٠٠،٠٠٠ روبية يملكها شخص آخر. وعلى العكس من ذلك، فإن اللوحة الأصلية لرسام مشهور غير قابلة للاستبدال، لأنها فريدة ولا يوجد منها سوى نسخة أصلية واحدة. الوظيفة: يعمل الـ NFT كشهادة ملكية رقمية تسجل بشفافية وثبات هوية المالك الشرعي للأصل على البلوكتشين. وعلى الرغم من أن الملف الرقمي يمكن نسخه من قبل آخرين، إلا أن الـ NFT يضمن وجود صاحب حقوق طبع ونشر رسمي واحد فقط، سواء للأشياء الرقمية مثل الصور الرمزية (الأفاتار) في الميتافيرس أو أصول العالم الحقيقي مثل العقارات والأسهم. علاوة على ذلك، يمكن الآن دمج تقنية NFT مع نظام "الترميز" (Tokenization) للسماح بالملكية المشتركة (المجزأة) للأصول، حيث يُستخدم الـ NFT لتمييز تفرد الأصل الأساسي، بينما تقوم تقنية الترميز بتقسيم إثبات الملكية هذا إلى وحدات أصغر وأكثر ملاءمة لعدد كبير من الأشخاص.

٣- **أراضي الميتافيرس (Metaverse Land)**

الميتافيرس هو منصة عالمية افتراضية ثلاثية الأبعاد تعتمد على الإنترنت، حيث يمكن للمستخدمين التفاعل باستخدام هويات رقمية (أفاتار). تتوفر في العديد من منصات الميتافيرس أراضٍ افتراضية، تُمثل من خلال رموز فريدة (NFTs) على البلوكتشين. هذه الـ NFTs لا تخلق أرضاً مادية، بل تمثل حقوق ملكية رقمية لإحداثيات افتراضية محددة داخل المنصة.

يمكن تداول هذه الأراضي الافتراضية أو نقلها أو استخدامها في الأنشطة الاقتصادية الرقمية، مثل المعارض الافتراضية أو المتاجر عبر الإنترنت. في بيئة الميتافيرس القائمة على (Web3)، لا تمثل الـ NFTs الأراضي الافتراضية فحسب، بل تمثل أيضاً العديد من الأشياء والحقوق الرقمية الأخرى مثل ملابس الأفاتار، والوصول الحصري للفعاليات، والمباني الافتراضية، والأعمال الفنية الرقمية، وعضويات معينة. على عكس نموذج ألعاب الإنترنت في (Web2) حيث تُسجل ملكية العناصر فقط على خوادم الشركة ويكون للمستخدمين في الأساس ترخيص بالاستخدام فقط، تُسجل الـ NFTs على البلوكتشين وتكون تحت سيطرة المالك عبر محفظة رقمية. لذلك، يمكن نقل الـ NFTs أو تداولها أو تحريكها حتى خارج منصتها الأصلية من خلال الأسواق المفتوحة.

ببساطة، يمكن تشبيه ملكية الأراضي في الميتافيرس بما يلي:

- شهادة لكشك داخل مركز تسوق رقمي. لا يمتلك صاحب الكشك أرضاً مادية، ولكنه يمتلك حقوقاً حصرية لمساحة رقمية محددة لفتح عمل تجاري.
- شهادة سهم في شركة افتراضية. لا ينشئ الـ NFT شركة، ولكنه يمنح حقوق ملكية أو حقوق انتفاع محددة داخل ذلك النظام البيئي الرقمي.

ومع ذلك، على عكس الأراضي في العالم الحقيقي التي تحميها قوانين الأراضي الحكومية، فإن الحقوق في الميتافيرس هي حقوق رقمية تعتمد على نظام وقواعد المنصة الشاملة. القيمة الاقتصادية: تنبع القيمة الاقتصادية للأراضي في الميتافيرس من عدة عوامل:

- الندرة: كمية الأراضي أو العناصر المعينة يحددها البروتوكول وتكون محدودة.
- الموقع والظهور الرقمي: الأراضي الموجودة في المناطق المزدحمة أو بالقرب من مراكز الأنشطة الافتراضية قد تكون لها قيمة أعلى.
- المنفعة الاقتصادية: يمكن استخدامها لفتح متاجر رقمية، أو وضع إعلانات، أو استضافة فعاليات، أو تأجيرها لأطراف أخرى.
- طلب السوق والمضاربة: تتأثر قيمتها بشكل كبير باهتمام المجتمع وتوقعات نمو المنصة.

ومع ذلك، يجب التأكيد على أن قيمة وفائدة هذه الأراضي الافتراضية تظل مرهونة باستمرارية المنصة وقبول السوق لها. إذا توقفت المنصة عن العمل أو فقدت مستخدميها، فقد تنخفض قيمتها الاقتصادية بشكل كبير.

ب. التكييف الفقهي

بعد مراجعة متعمقة لخصائصها ووظائفها ودوافع امتلاكها، يمكن تصنيف الوضع الشرعي للأصول الرقمية المحتفظ بها بغرض الاستثمار - والتي تشمل العملات المشفرة، وNFTs، وأراضي الميتافيرس - على أنها عروض تجارة. ويستند تحديد هذه الفئة إلى شرط أن تكون هذه الأصول مخصصة للاستثمار، أي يتم تداولها سعياً للربح (أرباح رأس المال)، أو تستخدم كوسيلة لحفظ قيمة الثروة. ويتوافق هذا السلوك الاقتصادي مع التعريف الأساسي للتجارة في الفقه، وهو نشاط تدوير المال بهدف تحقيق الربح. ولذلك، تُعامل الأصول الرقمية في هذا السياق معاملة السلع التي تجب الزكاة في قيمتها التجارية، وليس كنقود بحتة، بحيث تسري عليها أحكام زكاة عروض التجارة كاملةً؛ نصاباً وحولاً وتقويماً.

ج. أحكام الشروط الموجبة، والنصاب، ومقدار الزكاة.

إن وجوب الزكاة في الأصول الرقمية لا ينطبق تلقائياً وبشكل مطلق على كل مالك؛ بل هو مرتبط باستيفاء شروط شرعية صارمة لضمان العدالة القانونية. الشرط الأساسي الأول هو أن يكون الأصل في حكم "المال الحلال"، أي الثروة التي لها قيمة اقتصادية، والمباحة شرعاً وقانوناً، والتي يمكن تخزينها ومبادلتها. ويؤكد هذا الشرط على أنه لا يجوز دفع الزكاة من الأصول المكتسبة من خلال معاملات محرمة مثل التداول المستقبلي (تداول العقود الآجلة المضاربية) أو الرافعة المالية (الديون الربوية)؛ لأنها تحتوي على عناصر المضاربة (المقامرة) والربا، في حين أن الزكاة لا تصح إلا من المال الطيب الحلال.

وإلى جانب شرط حلال الأصل، فإن الشرط المطلق التالي هو أن تكون الثروة خالية من الديون الحالة (المستحقة السداد). يؤكد هذا المبدأ على أن الزكاة تُفرض فقط على صافي ثروة الشخص. إذا كان على مالك الأصل الرقمي دين يجب سداده فوراً، وكان سداد هذا الدين سيؤدي إلى انخفاض ثروته المتبقية عن الحد الأدنى (النصاب)، فإن وجوب الزكاة يسقط عنه. ويعتبر هذا الشرط وثيق الصلة في سياق الاستثمارات الرقمية حيث تتكرر ممارسة شراء الأصول بأموال مقترضة؛ ولذلك، يجب إجراء حسابات الزكاة بعد خصم الالتزامات الدينية للتأكد من أن المزكين هم أولئك الذين يمتلكون بالفعل ثروة فائضة.

بالإضافة إلى جوانب المشروعية والخلو من الديون، هناك شرط خاص في سياق تكنولوجيا البلوكتشين، وهو الملك التام، والذي يتمثل تقنياً في السيطرة الكاملة على الوصول إلى المفاتيح الخاصة. في الحالات التي يفقد فيها المالك إمكانية الوصول إلى مفتاحه الخاص أو ينسى كلمة مرور

المحفظة الرقمية بحيث لا يمكن الوصول إلى الأصل إلى الأبد، يسقط وجوب الزكاة بسبب فقدان عنصر السيطرة المادية والمنفعة (القبض) على تلك الثروة. ومع ذلك، يختلف هذا الشرط شرعاً عن الأصول المقفلة حالياً في مخطط "التخزين المقفل" للحصول على عائد؛ فهذه الأصول تظل الزكاة فيها واجبة إذا كان المالك لا يزال يحتفظ بحقوق الملكية الكاملة وكان الأصل مضمون العودة إليه، وهو وضع قانوني النصاب يُشبه أموال الودائع في البنوك.

أما بالنسبة للحد الأدنى للثروة (النصاب) للأصول الرقمية، فإن أحكامه تُقاس على نصاب الذهب، وهو ما يعادل ٨٥ جراماً من الذهب الخالص. فإذا بلغ إجمالي قيمة الأصول الرقمية للشخص - بعد خصم الديون - حد هذا واحتُفظ به لمدة عام كامل (حول)، فتجب زكاته بمقدار ٢,٥٪ (اثنان ونصف بالمائة) من إجمالي قيمة الأصل عند اكتمال الحول. ويستند هذا الحكم إلى الأدلة الشرعية التي توجب الزكاة في كل مال مُعد للنماء أو التجارة (عروض التجارة).

د. طرق التقييم وإجراءات الدفع

بالنظر إلى خصائص الأصول الرقمية التي تتميز بتقلبات أسعار عالية جداً في السوق، فإن وضع معيار لقيمة الثروة يصبح جانباً فنياً حاسماً لضمان العدالة للمزكي والمستحق. وفي هذا الصدد، فإن قيمة الأصل المعتمدة كأساس لحساب الزكاة هي باستخدام سعر السوق الفوري وقت اكتمال الحول أو في اليوم الذي يُؤدى فيه وجوب الزكاة. وعلى الرغم من حدوث تقلبات حادة في الأسعار خلال العام، فإن القيمة المعتبرة شرعاً ليست سعر الشراء ولا متوسط السعر السنوي، بل هي القيمة الحقيقية للأصل وقت استحقاق الزكاة، لأن ذلك هو الانعكاس الحقيقي للثروة في تلك اللحظة.

في التنفيذ الفني للدفع (الإخراج)، توفر الشريعة مرونة من خلال طريقتين يمكن اختيارهما لتحقيق السهولة والمصلحة العامة. الطريقة الأولى هي الإخراج العيني، وهي دفع الزكاة مباشرة باستخدام الأصل الرقمي نفسه؛ على سبيل المثال، يقوم مالك البيتكوين بدفع زكاته على شكل بيتكوين يتم تحويله إلى المحفظة الرقمية الرسمية التابعة لمؤسسة الزكاة. الطريقة الثانية هي التحويل إلى العملة الإلزامية (القيمة)، وهي تحويل قيمة الأصل الرقمي الخاضع للزكاة إلى العملة الرسمية المتداولة (مثل الروبية أو الدولار الأمريكي) بما يعادل سعر الأصل وقت الحول، ثم دفعها نقداً أو عبر تحويل بنكي. في الواقع العملي، غالباً ما تُعتبر طريقة التحويل النقدي هذه أكثر فائدة وتُفضلها مؤسسات الزكاة، لأنها تسهل عملية إدارة الأموال وتوزيع المنافع على المستحقين الذين يحتاجون عموماً إلى المساعدة في شكل نقود أو ضروريات أساسية.

ثالثاً: الحكم الشرعي لزكاة الأوراق المالية الرقمية

على عكس الأصول المشفرة التي تعتمد قيمتها بالكامل على آليات السوق الرقمية، فإن الأوراق المالية الرقمية هي في الأساس أدلة قانونية على ملكية أصول حقيقية أو شركات حقيقية يتم إجراء معاملاتها إلكترونياً. وقد أقر مجلس الإفتاء والتجديد أحكام زكاتها على النحو التالي:

١- الفهم (التعريف)

الأوراق المالية الرقمية هي أدوات استثمارية مسجلة إلكترونياً تمثل حقوق ملكية أو حقوق مطالبة على أصل أو كيان تجاري. وتشمل أوعيتها الرئيسية ما يلي:

- الأسهم: إثبات ملكية جزء من رأس المال في شركة ذات مسؤولية محدودة تُتداول في البورصة، سواء لأغراض قصيرة الأجل (التداول) أو الاستثمار طويل الأجل.
- صناديق الاستثمار المشتركة عبر الإنترنت: وسيلة تُستخدم لجمع الأموال من جمهور المستثمرين ليتم استثمارها لاحقاً في محفظة أوراق مالية بواسطة مدير استثمار.
- صكوك التجزئة: الأوراق المالية الشرعية الحكومية أو صكوك الشركات التي تُباع للأفراد عبر الإنترنت، وهي إثبات ملكية الأصول الأساسية.

٢- التكييف الفقهي

ينص مجلس الإفتاء والتجديد على أن الأوراق المالية الرقمية تكيف على أنها "عروض تجارة" أو تندرج تحت باب "زكاة الأسهم".

- الأساس الشرعي: الأسهم ووحدات صناديق الاستثمار المشتركة هي إثبات ملكية (حصة) في شركة حقيقية. على الرغم من أن المعاملات تتم رقمياً دون تسليم مادي، إلا أن الأصول الأساسية هي شركات تمتلك أصولاً مادية، وأعمالاً تجارية، ومخزونات متنامية. لذلك، فإن حكم زكاتها يتبع حكم الأصول الأساسية.
- العلة الشرعية: وجود دافع السعي للربح (النماء)، سواء من زيادة السعر (أرباح رأس المال) أو توزيع عوائد الأعمال (الأرباح الموزعة).

٣- الشروط الموجبة، والنصاب، ومقدار الزكاة

تسرى أحكام الشروط الموجبة لزكاة الأوراق المالية الرقمية على الأساس المعتمد لزكاة المال: بلوغ نصاب يعادل ٨٥ جراماً من الذهب، والخلو من الديون (مثل ديون التداول بالهامش)، وملكية

الأصل لمدة عام كامل (حول). إذا تم استيفاء هذه الشروط، فإن مقدار الزكاة الواجب دفعها هو ٢,٥٪ (اثنان ونصف بالمائة) من إجمالي قيمة الأصل عند الحول.

٤- طرق التقييم والدفع

بالنظر إلى الأسعار عالية التقلب للأوراق المالية في سوق رأس المال، يجب أن يتبع تحديد قيمة الثروة معياراً عادلاً. القيمة التي تشكل أساس حساب الزكاة هي سعر السوق وقت اكتمال الحول. من المهم ملاحظة ما يلي فيما يتعلق بمسألة تقلب الأسعار: إذا حدث تذبذب حاد في قيمة السهم، فلا يجوز للمزكي استخدام متوسط السعر السنوي أو سعر الشراء. القيمة المعتبرة شرعاً هي القيمة السوقية الحالية وقت استحقاق الزكاة، لأنها تعكس الثروة الحقيقية المملوكة في ذلك الوقت. إذا انخفض سعر السهم بشكل كبير عن سعر الشراء ولكنه ظل أعلى من النصاب، فيجب الاستمرار في دفع الزكاة من تلك القيمة المتبقية. وعلى العكس، إذا تضاعفت قيمته، تُدفع الزكاة من قيمته النهائية. أما بالنسبة للدفع، فيمكن تنفيذه عن طريق تحويل قيمة الأصل إلى الروبية لتوزيعها من خلال مؤسسات الزكاة. ومع ذلك، يُسمح أيضاً بالدفع العيني، أي نقل ملكية الأسهم/الأوراق المالية بما يعادل قيمة الزكاة إلى مؤسسة الزكاة إذا كان ذلك ممكناً قانونياً.

رابعاً: الحكم الشرعي لزكاة الدخل الرقمي

١- الفهم (التعريف)

زكاة الدخل الرقمي هي الزكاة المفروضة على المكافآت المادية أو المكاسب المالية التي يحصل عليها شخص ما من خلال الخبرة أو الخدمات أو الإبداع على المنصات الرقمية. تشمل أوعية هذه الزكاة ما يلي:

- صُناع المحتوى: الدخل الناتج عن AdSense، والرعايات، والإعلانات، بالإضافة إلى تقدير الجمهور (الهدايا) التي يتلقاها مستخدمو اليوتيوب، ومستخدمو التيك توك، ومشاهير الإنستغرام، وما شابه ذلك.
- التسويق بالعمولة: العمولات المكتسبة من الترويج لمنتجات جهات أخرى عبر الروابط الرقمية.
- العاملون المستقلون رقمياً: الدخل من التصميم الجرافيكي، أو البرمجة، أو كتابة المقالات، أو الرقمية خدمات الاستشارات عبر الإنترنت المدفوعة من خلال بوابات الدفع.

٢- التكييف الفقهي

من منظور شرعي، يكيف الدخل من المهن الرقمية على أنه "المال المستفاد"، وهو الثروة الـ تي يتم الحصول عليها من خلال جهد أو مهنة معينة. في الاجتهاد المعاصر، يُساوى هذا الدخل بزكاة المهن لأنه ناتج عن استغلال الطاقة والفكر والوقت مما ينتج عنه قيمة اقتصادية ملموسة. وهذا الوجوب هو تعبير عن الشكر على تيسير الوسائل التكنولوجية التي تعمل كوسيلة للرزق.

٣- الشروط الموجبة، والنصاب، ومقدار الزكاة

تتبع زكاة الدخل الرقمي الأحكام التالية:

- النصاب: يُقاس الحد الأدنى لوجوب الزكاة على نصاب زكاة المال العام، أي ما يعادل ٨٥ جراماً من الذهب الخالص سنوياً.
- وقت الزكاة (الحول): على الرغم من أن حساب النصاب يعتمد على معيار سنوي، إلا أنه يمكن دفع زكاة الدخل الرقمي شهرياً (أو في كل مرة يتم فيها استلام الدخل) من خلال حساب النسبة الشهرية للنصاب المعادل للذهب. ويتم ذلك لتسهيل الأمر على المزكي وضمان توفر الأموال للمستحقين دون الحاجة للانتظار حتى نهاية العام.
- مقدار الزكاة: مبلغ الزكاة الواجب دفعه هو ٢,٥٪ (اثنان ونصف بالمائة) من إجمالي الدخل الصافي.

٤- طرق التقييم والدفع

يتم تحديد قيمة الزكاة على الدخل الرقمي من خلال جمع جميع الدخول الصافية التي تم الحصول عليها من المنصات الرقمية المختلفة بعد خصم التكاليف التشغيلية للإنتاج والديون الحالة. تشمل التكاليف التشغيلية المعنية النفقات الأساسية التي تدعم الحصول على هذا الدخل، مثل رسوم الاشتراك في الإنترنت، وتكاليف استئجار المعدات، وصولاً إلى أجور المساعدين أو محرري المحتوى. بالنظر إلى أن الدخل الرقمي غالباً ما يتم تلقيه بوحدات قيمة مختلفة، فإذا تم اكتساب الإيرادات بعملات أجنبية أو أصول مشفرة، فيجب تحويل قيمتها إلى العملة المحلية (الروبية) بناءً على سعر السوق الفوري أو سعر الصرف الرسمي السائد وقت تنفيذ دفع الزكاة. في إجراءات الدفع، يُنصح المزكون بشدة بإيداع زكاتهم في شكل عملة رسمية من خلال مؤسسات زكاة معتمدة وموثوقة لضمان المصلحة العامة والسهولة في التوزيع المستهدف للأموال على الأصناف الثمانية المستحقة.

خامساً: الخاتمة

تم إعداد هذه الفتوى كدليل إرشادي لجميع المنتمين للجمعية المحمدية وللمسلمين بشكل عام في أداء فريضة الزكاة في عصر الاقتصاد الرقمي. ومن خلال إقرار هذا الحكم، يُؤمل في خلق يقين لدى مالكي الأصول الرقمية والمهنيين في جهودهم لتطهير أموالهم وإكمال أركان إسلامهم. وبناءً على الشرح الشامل المذكور أعلاه، هناك عدة نقاط حاسمة يجب التأكيد عليها في الختام، وهي:

- **الوعي بالزكاة:** يجب الفهم أن تطور تكنولوجيا المعلومات لا يُسقط بأي حال من الأحوال وجوب الزكاة، بل يغير شكل المال فقط. لذلك، فإن كل مسلم وصل إلى حد الكفاية (الغنى) من خلال الأصول المشفرة، أو الأوراق المالية الرقمية، أو المهن الإبداعية عبر الإنترنت، ملزم بحساب ودفع زكاته فوراً كمظهر من مظاهر التقوى وتزكية النفس.
- **العدالة التوزيعية:** يُنظر إلى دفع الزكاة من القطاع الرقمي كأداة حاسمة في جهود الحد من الفقر وتحقيق التوازن الاقتصادي وسط عدم المساواة العالمية. يجب توظيف الثروة الرقمية اجتماعياً وتوجيهها إلى الأصناف الثمانية المستحقة، حتى لا تقتصر دورتها على الأغنياء فقط.
- **الحذر الشرعي:** يُنبه العاملون في الاقتصاد الرقمي بضرورة توخي الحذر المستمر بشأن مصادر اكتساب أصولهم. لا تُقبل الزكاة إلا من الأموال المكتسبة بطرق حلال وطيبة. يجب تجنب المعاملات التي تحتوي على عناصر القمار (الميسر)، والغرر، والربا للحفاظ على بركة المال.
- **تحسين أداء العاملين على الزكاة:** يُحث المسلمون على توجيه زكاتهم الرقمية من خلال مؤسسات الزكاة الرسمية والموثوقة لضمان إدارة احترافية وشفافة تتوافق مع الأحكام الشرعية، مثل "هيئة عامل الزكاة والإنفاق والصدقة المحمدية" (Lazismu).

هذه الفتوى ذات طبيعة ديناميكية وسيتم مراجعتها باستمرار وفقاً للتطورات التكنولوجية وديناميكيات الشريعة الإسلامية في المستقبل. نسأل الله سبحانه وتعالى أن يديم توفيقه وهدايته على الأمة بأكملها للبقاء على الصراط المستقيم.

نصر من الله وفتح قريب.

نقل ذبح الهدي إلى إندونيسيا

(تمت مناقشته في الجلسة المنعقدة يوم الجمعة، ٢٤ رمضان ١٤٤٧ هـ / ١٣ مارس ٢٠٢٦ م)

السؤال:

ما حكم نقل ذبح الدم (أي الهدي) إلى إندونيسيا ليستفيد منه الشعب الإندونيسي مباشرة ؟

(جاء هذا السؤال من قبل جهات عديدة إلى مجلس الإفتاء والتجديد للجمعية المحمدية بدءاً من عامة الناس ومجموعات إرشاد الحج والعمرة وقادة الجمعية في مختلف المستويات وصولاً إلى المؤسسات الحكومية. وقد طرح السؤال منذ عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٦. وعقد مجلس الإفتاء والتجديد عدة حلقات نقاش وجلسات فتوى لمناقشة هذا السؤال).

الإجابة:

شكراً على السؤال المطروح. يرى مجلس الإفتاء والتجديد أن هذا النقل جائز شرعًا. ويرتبط هذا الجواز بشروط معينة تتعلق بواقع ذبح حيوان الدم حالياً في الحرم المكي والذي يواجه عدداً من التحديات وبحاجة المصلحة لذبحها وتوزيعها في إندونيسيا. ولتفصيل هذه الإجابة من المستحسن معرفة مفهوم الدم وأنواعه أولاً.

أ. مفهوم الدم وأنواعه

الدم في اللغة اصلُه دميٌ بالتحريك فالذاهب منه الياء, وفي الاصطلاح الفقهي يشير الدم إلى ذبح حيوان (شاة أو بقرة أو إبل) يجب على من يؤدي مناسك الحج أو العمرة لأسباب معينة سواء كان جزءًا من إجراءات المناسك نفسها (النسك) أو كفدية عن مخالفة أو تقصير. ويسمى الدم أيضًا بالهدي. والهدي في اللغة يعني الهدية أو العطية. وفي الاصطلاح الشرعي الهدي هو الأنعام (الإبل أو البقر أو الغنم) التي تُجلب أو تُهدى لتُذبح تقربًا (زلفى) إلى الله ويُوزع لحمها على الفقراء والمساكين.

وفي الفقه ينقسم الدم إلى عدة أنواع وهي:

١. **دم الإحصار**. على الحاج أو المعتمر الذي يمنع في طريقه إلى بيت الله (بسبب مرض أو عدو أو عوائق أخرى) بحيث لا يستطيع إتمام مناسكه. كما قال الله تعالى:

وَاَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلّٰهِ ۗ فَاِنْ اُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ۚ وَلَا تَحْلِقُوْا رُءُوْسَكُمْ حَتّٰى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهٗ ۗ ... [سورة البقرة، ٢: ١٩٦].

٢. **دم الفدية (دم الجبران أو الإساءة)**. واجب بسبب ارتكاب محظورات الإحرام (مثل حلق الشعر لعذر أو قص الأظافر أو لبس المخيط للرجال) أو ترك واجب من واجبات الحج (مثل عدم المبيت بمزدلفة/منى أو ترك رمي الجمرات). كما قال الله تعالى:

فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيْضًا اَوْ بِهٖٓ اَذًى مِّنْ رَّأْسِهٖ فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ اَوْ صَدَقَةٍ اَوْ نُسُكٍ ۚ ... [سورة البقرة، ٢: ١٩٦].

وعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِهِ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَةِ وَهُوَ يُوقِدُ تَحْتَ قِدْرٍ وَالْقَمْلُ يَتَنَاثَرُ عَلَى وَجْهِهِ فَقَالَ: أَيُؤْذِيكَ هَوَامُ رَأْسِكَ ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَاحْلِقْ رَأْسَكَ وَأَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ، أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ انْسُكْ بِنَسِيكَةٍ [متفق عليه].

٣. **دم التمتع والقران**. على من يؤدي الحج متمتعًا (العمرة أولاً ثم الحج) أو قارنًا (الجمع بين الحج والعمرة بنية واحدة). حيث قال الله تعالى:

... فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ اِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ۚ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلٰثَةِ اَيَّامٍ فِى الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ اِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ۗ ذٰلِكَ لِمَنْ لَّمْ يَكُنْ اَهْلُهٗ حَاضِرِى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۗ وَاتَّقُوا اللّٰهَ وَاعْلَمُوْٓا اَنَّ اللّٰهَ شَدِيْدُ الْعِقَابِ ۚ [سورة البقرة، ٢: ١٩٦].

٤. **دم الجزاء (جزاء الصيد).** واجب بسبب قتل الصيد أثناء الإحرام. كما في قول الله تعالى:

يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَاَنْتُمْ حُرُمٌ ۗ وَمَنْ قَتَلَهٗ مِنْكُمْ مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهٖ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ هَدْيًا بٰلِغَ الْكَعْبَةِ اَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسٰكِيْنَ اَوْ عَدْلُ ذٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوْقَ وَبَالَ اَمْرِهٖ ۗ عَفَا اللّٰهُ عَمَّا سَلَفَ ۗ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللّٰهُ مِنْهُ ۗ وَاللّٰهُ عَزِيْزٌ ذُو انْتِقَامٍ [سورة المائدة، ٥: ٩٥].

بعد شرح هذه الأنواع وتصنيفات الدم يبرز سؤال حاسم حول مكان تنفيذه. هل يجب أن يكون هذا الذبح مقتصراً بصرامة على الحرم المكي أم أن هناك مجالاً للاجتهاد لنقله من أجل مصلحة أكبر في إندونيسيا ؟ وهذا ما يشكل أساس التحليل الفقهي في القسم التالي.

ب. تحقيق المناط

أي التحقق من سياق تطبيق الحكم بناءً على الأدلة المذكورة أعلاه فإن الأصل في ذبح الدم أن يتم في الحرم المكي . ومع ذلك فقد أحدثت ديناميكيات العصر تغيرات في الواقع تتطلب اجتهاداً جديداً وإعادة نظر. ويمكن ملاحظة التحول في السياق عند تطبيق هذا الحكم الأصلي من خلال الظواهر التالية:

١. الأضرار البيئية

إن عملية ذبح حيوانات الأضحية أو الدم على نطاق واسع خلال موسم الحج تترك تحديات بيئية خطيرة في منطقة منى ومحيطها وخاصة فيما يتعلق بتلوث التربة ومصادر المياه. بالإضافة إلى ذلك تساهم انبعاثات غاز الميثان من مخلفات المواشي غير المدارة في تدهور جودة الهواء مما يتعارض في النهاية مع مبدأ حفظ البيئة في الشريعة الإسلامية.

وقد شكلت هذه المشكلة منذ فترة طويلة ملاحظة في العديد من الدراسات حول نظام الحج البيئي ويمكن مشاهدتها مباشرة في المناطق المحيطة بمسالخ الذبح.[١]

٢. الحاجة ومشكلة التقزم في إندونيسيا

لقد ذكر الفقهاء القدامى عمومًا أن المستفيدين من لحوم الدم هم فقراء الحرم المكي. ومع ذلك بالنظر إلى حالة الرفاهية في المملكة العربية السعودية التي تشهد الآن فائضًا فقد بدأ توجيه توزيع لحوم الدم إلى الخارج لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحًا. ومن ناحية أخرى لا تزال إندونيسيا تواجه تحديات غذائية واقتصادية تتطلب تدخلاً مكثفًا بالبروتين الحيواني. تشير البيانات إلى أنه في مارس ٢٠٢٥، كان هناك 23,85 مليون شخص فقير.[٢] ويبلغ معدل الفقر المدقع حوالي 1% على المستوى الوطني في عام ٢٠٢٥.[٣] وتظهر بيانات مسح الصحة الإندونيسي أن معدل انتشار التقزم لا يزال في حدود 19,8%. في حين أن استهلاك البروتين الحيواني هو المفتاح الرئيسي لمنع فشل نمو الأطفال (التقزم).[٤] ومن خلال توزيع وذبح الدم في إندونيسيا خاصة في المناطق التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر ستكون هذه اللحوم أكثر استهدافًا وفعالية.

٣. جوانب الكفاءة والأمن الحيوي: خطر ضياع المنفعة

تعتبر جوانب كفاءة الموارد والسيادة الصحية الوطنية أيضًا اعتبارات خاصة. حتى الآن ثبت أن جهود جلب اللحوم المذبوحة من المملكة العربية السعودية إلى إندونيسيا

---

[١] منظمة الإغاثة الإسلامية عبر العالم، *الحج وأزمة المناخ: الاستدامة في المدينة المقدسة* (برمنغهام: الإغاثة الإسلامية، ٢٠٢٥)، ٥، https://islamic-relief.org/wp-content/uploads/2025/07/HajjAndClimate2025.pdf؛ أ. س. الزهراني وآخرون، "التحليل الاقتصادي والبيئي لإنتاج الطاقة من نفايات المسالخ في المملكة العربية السعودية"، مجلة *البيئة والتنمية والاستدامة*23 ، العدد ٣ (٢٠٢١): ٣٨٩٥-٣٩١٢، https://doi.org/10.1007/s10668-020-00770-6.

[٢] هيئة الإحصاء المركزية (الإندونيسية)، "انخفاض نسبة السكان الفقراء في مارس ٢٠٢٥ إلى ٨,٤٧ في المائة"، بيان صحفي، ٢٥ يوليو ٢٠٢٥، https://www.bps.go.id/id/pressrelease/2025/07/25/2518/persentase-penduduk-miskin-maret-2025-turun-menjadi-8-47-persen-.html.

[٣] الفقر المدقع في إندونيسيا يواصل التراجع حتى عام ٢٠٢٥"، داتابوكس كاتاداتا، ٢٧ يناير ٢٠٢٦، https://databoks.katadata.co.id/demografi/statistik/6978781ec9b04/kemiskinan-ekstrem-di-indonesia-terus berkurang-sampai-2025.

[٤] وزارة الصحة بجمهورية إندونيسيا، "إنجازات SSGI لعام ٢٠٢٤ تكشف عن اتجاهات إيجابية"، هيئة سياسات التنمية الصحية، تاريخ الاطلاع ٥ مارس ٢٠٢٦، https://www.badankebijakan.kemkes.go.id/en/capaian-ssgi-2024-ungkap-tren-positif / .

أقل فعالية من الناحية الاقتصادية. أظهرت التجربة العملية لإرسال لحوم الدم في عام ٢٠٢٣ أن التكاليف اللوجستية بدءاً من القطع والتجميد إلى الشحن باستخدام حاويات مبردة، مرتفعة للغاية.[٥] وغالباً ما تكون تكاليف التشغيل الضخمة هذه غير متناسبة مع قيمة الحيوان المذبوح. ونتيجة لذلك يحدث سوء تخصيص للموارد حيث تستنزف الأموال التي كان ينبغي استخدامها لمساعدة الفقراء في سلسلة لوجستية دولية معقدة. ومن ناحية أخرى فإن نقل الذبح إلى إندونيسيا يوفر حافزاً لنظام الثروة الحيوانية المحلي.

جانب آخر يجب الانتباه إليه هو مسألة الأمن الحيوي والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بلوائح الحجر الصحي الصارمة عند نقاط الدخول إلى إندونيسيا. تمتلك بلادنا لوائح صارمة للغاية من خلال الوكالة الإندونيسية للحجر الصحي فيما يتعلق باستيراد المنتجات الحيوانية من البلدان التي لم يُعلن خلوها تمامًا من مرض الحمى القلاعية.[٦] إن التجربة المؤلمة لتفشي مرض الحمى القلاعية الذي ضرب إندونيسيا منذ عام ٢٠٢٢ تمثل درسًا قيمًا لتوخي الحذر، بالنظر إلى تأثيره الهائل على الاقتصاد الوطني للثروة الحيوانية.[٧]

يُظهر الواقع الميداني أن شحن كميات كبيرة من اللحوم النيئة من المملكة العربية السعودية ينطوي على مخاطر عالية للاحتجاز أو حتى الإتلاف في الميناء إذا لم يستوفِ المتطلبات الفنية والصحية المعمول بها للصحة النباتية والحيوانية. وعلى الرغم من أن معالجة اللحوم وتحويلها إلى منتجات معلبة أو معبأة يمكن أن تخفف من مخاطر الأمن الحيوي، إلا أن هذا المخطط لا يزال يعاني من مشاكل أخرى. عملية التسخين بدرجة حرارة

[٥] عملية إرسال لحوم الهدي الخاصة بمسؤولي الحج في المملكة العربية السعودية إلى إندونيسيا: ابتكار جديد لوزارة الشؤون الدينية الإندونيسية وهيئة الزكاة الوطنية"، رادار سمارانغ(Radar Semarang) ، ١٦ يوليو ٢٠٢٣، https://radarsemarang.jawapos.com/berita/721780819/daging-dam-petugas-haji-arab-saudi-proses-kirim-ke-indonesia-inovasi-baru-kemenag-ri-dan-banznas

[٦] فيما يتعلق بالأساس القانوني والوضع الصحي للحيوانات، انظر: لائحة رئيس جمهورية إندونيسيا رقم ٤٥ لعام ٢٠٢٣ بشأن هيئة الحجر الصحي الإندونيسية، متاح على https://peraturan.bpk.go.id/Details/255540/perpres-no-45-tahun-2023 ؛ وقانون جمهورية إندونيسيا رقم ٢١ لعام ٢٠١٩ بشأن الحجر الصحي للحيوانات والأسماك والنباتات، متاح على https://peraturan.bpk.go.id/Details/123687/uu-no-21 ؛ وكذلك المنظمة العالمية للصحة الحيوانية(WOAH) ، "مرض الحمى القلاعية"، تاريخ الاطلاع ٥ مارس ٢٠٢٦، https://www.woah.org/en/disease/foot-and-mouth-disease/.

[٧] " وزارة الزراعة تكشف أن تفشي مرض الحمى القلاعية في الماشية تسبب في خسائر بقيمة ٩ تريليون روبية"، كومباران بيزنس (Kumparan Bisnis)، ٢٦ أغسطس ٢٠٢٥، https://m.kumparan.com/kumparanbisnis/kementan-ungkap-wabah-pmk-pada-ternak-sebabkan-kerugian-rp-9-triliun-25jN8haf0Jf.

عالية لفترة طويلة (التعقيم) تهدد بتقليل الجودة الغذائية للحوم وقوامها ومذاقها مقارنة باللحوم الطازجة.

كل هذه الحقائق التجريبية المذكورة أعلاه تؤكد في النهاية أن حصر ذبح الدم في الحرم المكي من شأنه أن يحد من الاستفادة القصوى من اللحوم ويؤدي إلى سوء توجيه للمستفيدين المستهدفين.

ج. وجوه الاستدلال من النصوص الشرعية

١. التصنيف الفقهي

هل تعيين مكان الذبح تعبدي أم تعقلي؟ يرى مجلس الإفتاء والتجديد أن أحكام مكان الذبح المذكورة في القرآن الكريم لا تندرج ضمن فئة التعبدي المحض (العبادة الخالصة غير المعقولة المعنى) بل تندرج ضمن فئة التعقلي (المعقول المعنى) الذي يمكن تحليله من خلال تعليل الأحكام ومقاصد الشريعة. ويستند هذا إلى دلالات قوية من آيات القرآن الكريم التي تربط تشريع الدم بالمنفعة الاجتماعية كما سيوضح أدناه.

٢. تعليل الأحكام

أي استنباط علة الحكم فيما يتعلق بمكان ذبح الدم الشرعي ذكره الله سبحانه وتعالى صراحة في سورة المائدة الآية ٩٥ المقتبسة أعلاه. وورد فيها عبارة "هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ". بالإضافة إلى ذلك، ذكر الله مكان الذبح مرة أخرى في سورة الحج (٢٢) الآية ٣٣ التي تستخدم عبارة "الْبَيْتِ الْعَتِيقِ" (الكعبة):

لَكُمْ فِيْهَا مَنَافِعُ اِلٰى اَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ مَحِلُّهَآ اِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيْقِ ۚ [سورة الحج، ٢٢: ٣٣].

يُفهم تعبير "إِلَى الْكَعْبَةِ" و "الْبَيْتِ الْعَتِيقِ" في الآيتين السابقتين على أنه وجوب مادي للذبح في مكة.ومع ذلك يمكننا فهمها بشكل أوسع من خلال منهجين:

أ. مقاصد

الغاية الأساسية من عبادة الأضحية أو الهدي هي توزيع المنافع وإطعام المحتاجين. في هذا الإطار، الموقع الجغرافي (مكة) هو مجرد وسيلة. لذا، فإن عبارة "بالغ

الكعبة" في الآية تعني أن الحيوان قد خُصص شرعًا لله، ولكن يمكن نقل تنفيذه إلى المناطق الأكثر حاجة لفوائد لحومه. وبالتالي، فإن مفهوم البلوغ يعني الوصول إلى هدف العبادة، وليس الوصول إلى نقطة جغرافية للذبح.

ب. الإستقراء المعناوي

قال الله تعالى في القرآن الكريم:

لَنْ يَّنَالَ اللّٰهَ لُحُوْمُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلٰكِنْ يَّنَالُهُ التَّقْوٰى مِنْكُمْ ۭ كَذٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللّٰهَ عَلٰى مَا هَدٰىكُمْ ۭ وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِيْنَ [سورة الحج، ٢٢: ٣٧].

تؤكد الآية أعلاه صراحة أن لحوم ودماء الهدي لن تنال الله بل التقوى هي التي تصل إليه. وهذا التأكيد يصرف الانتباه عن الجانب المادي لذبح الدم، بما في ذلك الالتزام الصارم بالموقع الجغرافي (أي : مكة) نحو القيمة الروحية التي هي جوهره. الأهم هو كيف تتحقق قيمة التقوى تلك، وفي سياق الأضحية أو الهدي تتجلى التقوى في الامتثال لتحقيق أهداف الشريعة، وهي توزيع المنافع وإطعام المحتاجين.

أحكام ذبح الدم هي في الأساس في مجال المعقول المعنى وليست تعبدية وهو أمر يمكن إثباته من خلال تحديد العلة (أي : السبب الفقهي) من نصوص القرآن نفسها. قال الله تعالى:

لِّيَشْهَدُوْا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللّٰهِ فِيْٓ اَيَّامٍ مَّعْلُوْمٰتٍ عَلٰى مَا رَزَقَهُمْ مِّنْۢ بَهِيْمَةِ الْاَنْعَامِ ۚ فَكُلُوْا مِنْهَا وَاَطْعِمُوا الْبَاۗىِٕسَ الْفَقِيْرَ ۝ [سورة الحج، ٢٢: ٢٨].

وقال الله أيضاً:

وَالْبُدْنَ جَعَلْنٰهَا لَكُمْ مِّنْ شَعَاۗىِٕرِ اللّٰهِ لَكُمْ فِيْهَا خَيْرٌ ۡ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللّٰهِ عَلَيْهَا صَوَاۗفَّ ۚ فَاِذَا وَجَبَتْ جُنُوْبُهَا فَكُلُوْا مِنْهَا وَاَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ۭ كَذٰلِكَ سَخَّرْنٰهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُوْنَ [سورة الحج، ٢٢: ٣٦].

في سياق الآيات المذكورة أعلاه يمكن تحديد علة تشريع الدم من خلال المؤشرات التالية:

أ. وجود أمر بالأكل والإطعام (فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا). يشير هذا الأمر بالأكل والتوزيع على

الفقراء إلى أن المنفعة الاستهلاكية والتوزيعية هي الهدف من الأمر بذبح الدم في الأراضي المقدسة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نفهم أن الأمر بأكل الهدي كان لأن تلك الحيوانات التي جلبت في رحلة الحج كانت مصدراً للغذاء يضمن بقاء الحجاج خلال موسم الحج. ولكن اليوم، حلت أنظمة تقديم الطعام واللوجستيات المتكاملة للحج محل هذه الوظيفة. لم يعد الحجاج يعتمدون على الحيوانات التي جلبوها كمصدر للغذاء أثناء وجودهم في مكة.

ب. تذكر الآيتان أعلاه أيضًا فئة المستفيدين بشكل محدد (الْبَائِسَ الْفَقِيرَ، الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ). وهذا يؤكد أن الهدف الرئيسي من توزيع لحوم الهدي أو الدم أثناء الحج هو توزيعها على الضعفاء.

ج. كلمة "منافع" في سورة الحج (٢٢) الآية ٢٨ تشير إلى وجود قيمة نفعية يجب تحقيقها وهي في هذا السياق تلبية الاحتياجات الغذائية.

٣. مبدأ البدلية

إلى جانب الفهم بمنهج تعليل الأحكام الموضح أعلاه، يمكن الاستناد في جواز نقل الدم إلى إندونيسيا إلى مبدأ بدلية الدم المذكور في موضعين من القرآن الكريم. قال الله تعالى:

يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَاَنْتُمْ حُرُمٌ ۗ وَمَنْ قَتَلَهٗ مِنْكُمْ مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاۤءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهٖ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ هَدْيًا بٰلِغَ الْكَعْبَةِ اَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسٰكِيْنَ اَوْ عَدْلُ ذٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوْقَ وَبَالَ اَمْرِهٖ ۗ عَفَا اللّٰهُ عَمَّا سَلَفَ ۗ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللّٰهُ مِنْهُ ۗ وَاللّٰهُ عَزِيْزٌ ذُو انْتِقَامٍ [سورة المائدة، ٥: ٩٥].

يُفهم من هذه الآية أن دفع الفدية والصيام يمكن أن يكونا بديلاً عن ذبح الهدي أو الدم. يظهر مبدأ البدل هنا في شكل خيارات متكافئة لانتهاك حظر الصيد أثناء الإحرام. إن وجود هذا التخيير يثبت أن قيمة التعويض في الإسلام ليست جامدة على وسيلة واحدة، بل تركز على تأثيرها الاجتماعي والروحي. إن استخدام عبارة إطعام المساكين كأحد الخيارات يدل على أن الأصل في هذه الفدية إيصال النفع إلى مستحقيها

وإذا كانت الشريعة تجيز الاستعاضة عن الحيوان بالطعام، فإن حصر مكان الذبح في نقطة جغرافية واحدة معينة دون النظر إلى فعالية توزيعه يمكن أن يبعد هذه العبادة عن روح العدالة والمنفعة التي تضمنتها هذه الآية.

وفي آية أخرى، قال الله تعالى:

... فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ اِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ۚ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلٰثَةِ اَيَّامٍ فِى الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ اِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ۗ ذٰلِكَ لِمَنْ لَّمْ يَكُنْ اَهْلُهٗ حَاضِرِى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ... [سورة البقرة، ٢: ١٩٦].

إنَّ لفظ "استيسر" الوارد في الآية يدل على معنى التيسير ورفع الحرج، وهو مما يفتح باب المرونة في التطبيق عن تعذر الأصل أو تعسّره. فإذا أصبح الذبح في الحرم متعذراً أو بالغ المشقة بسبب ظروف معتبرة، فإن مقتضى هذا التيسير يُنظر فيه إلى تحقيق مقصود الشارع في موضعٍ آخر يكون أبلغ نفعًا للأمة. كما أن قوله تعالى: "فمن لم يجد" لا يقتصر على عدم وجود العين (الهدي) فحسب، بل يُحتمل أن يُحمل بطريق تحقيق المناط على عدم تحقق المقصود منه، وهو إيصال النفع إلى مستحقيه؛ فإذا لم تتحقق هذه الغاية في الحرم على الوجه المطلوب كان ذلك في معنى عدم الوجدان من حيث الأثر والمآل.

وعليه، فإن نقل الذبح إلى خارج الحرم يُعتبر مخرجًا شرعيًا عند تعذر تحقق المقصود في محله الأصلي، دفعًا للضياع، وتحقيقًا للمصلحة، اعتباراً بأن المقاصد معتبرة في الأحكام، وأن درء المفاسد وتحصيل المصالح أصلٌ معتبر في الشريعة.

٤. توسعة المكان

وهذا تأسيًا بالنبي صلى الله عليه وسلم. يمكن أيضًا الاستناد في حجة توسعة مكان ذبح الدم إلى ما ثبت من فعل النبي صلى الله عليه وسلم، حيث راعى مبدأ التوسعة والتيسير على الأمة في أداء هذه الشعيرة. فقد ورد في حديثٍ ما نصّه:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كُلُّ فِجَاجِ مَكَّةَ مَنْحَرٌ، وَكُلُّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ذَبْحٌ [رواه أبو داود وابن ماجه].

يثبت هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه قد قام بتوسيع الموقع من نقطة معينة واحدة (المنطقة المحيطة بالكعبة) إلى جميع طرق مكة. إذا كان التوسيع

في ذلك الوقت قد تم من نقطة واحدة إلى جميع أنحاء مكة لاستيعاب العدد المتزايد من الحجاج وتوفير التيسير التقني، ففي الوقت الحاضر يمكن قياس التوسيع من مكة إلى إندونيسيا بهدف مماثل: تحقيق المصلحة ورفع الحرج. بل إذا نُظِرَ إلى هذه المسألة من جهة تحقيق المصلحة واعتبار عموم النفع، فإن القول بالتوسعة إلى إندونيسيا أرجح، لما يترتب عليه من تعظيم النفع واتساع نطاقه، مع تحقق العدل في التوزيع، من حيث بلوغ المستحقين أو من حيث تنشيط الدورة الاقتصادية للأمة .كما ينبغي التنبيه إلى أن هذا الحديث إنما يدل على جواز الذبح في جميع نواحي الحرم، ولا يدل على حصره فيه؛ إذ لم يرد فيه ما يفيد القصر أو التخصيص، والأصل عدم الحصر حتى يقوم دليل عليه.

٥. آراء الفقهاء

يمكننا تأكيد فهم أن الأمر بذبح الدم مرتبط بمصلحة إطعام الفقراء والمساكين من خلال الرجوع إلى آراء العلماء. وفيما يلي آراء المذاهب الأربعة:

أ. المذهب الحنفي

ورد في المذهب الحنفي أن هناك عدداً من الفقهاء الذين أجازوا الذبح خارج مكة. كتب ابن مازة (توفي ٦١٦هـ/١٢١٩م) مايلي:

وَلَوْ ذَبَحَ حَاجٌّ الْهَدْيَ ذَبَحَهُ فِي الْحَرَمِ، وَلَوْ ذَبَحَ خَارِجَ الْحَرَمِ يُجْزِئُهُ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا سُرِقَ لَحْمُهُ بَعْدَ الذَّبْحِ وَقَدْ كَانَ الذَّبْحُ فِي الْحَرَمِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ بَدَلُهُ، وَإِنْ كَانَ الذَّبْحُ خَارِجَ الْحَرَمِ فَعَلَيْهِ بَدَلُهُ إِذَا سُرِقَ؛ هَكَذَا ذَكَرَهُ النَّاطِفِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي أَجْنَاسِهِ.[٨]

ونقل الشيرازي (٧٢٧ هـ/١٣٢٧ م) أيضاً ما يلي:

وَكُلُّ دَمٍ وَجَبَ عَلَى الْمُحْرِمِ وَجَبَ ذَبْحُهُ فِي الْحَرَمِ، وَيُفَرَّقُ لَحْمُهُ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ؛ فَإِنْ ذَبَحَ خَارِجَ الْحَرَمِ فَأَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَفِي قَوْلٍ: يَجُوزُ

يُفيد هذان النقلان أعلاه بوجود الفقهاء من المذهب الحنفي أجازوا الذبح خارج الحرم المكي. لذا، فإن القول بجواز تنفيذ ذبح الدم أو الهدي خارج منطقة الحرم له أسس راسخة في التراث الفقهي القديم، وليس جامدا، بل يتسم بالمرونة.

[٨] برهان الدين ابن مازه الحنفي، المحيط البرهاني في الفقه النعماني (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤)، ٢: ٤٥٦.

ب. المذهب المالكي

يُعتمد في المذهب المالكي رأي الإمام مالك بأن ذبح الدم، وخاصة ما يسمى بدم الفدية، وهو الدم الواجب بسبب ارتكاب محظورات الإحرام أو ترك واجب الحج، يجوز ذبحه في أي مكان.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَوْضِعِ الْفِدْيَةِ الْمَذْكُورَةِ... وَقَالَ مَالِكٌ: يَفْعَلُ ذَلِكَ أَيْنَ شَاءَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْقَوْلِ، وَهُوَ قَوْلُ مُجَاهِدٍ[9].

ج. المذهب الشافعي

نص الإمام النووي (توفي ٦٧٦ هـ/١٢٧٧ م) وجود رأي في المذهب الشافعي يفتح المجال للذبح خارج الحرم. وقد دوّن في كتاب روضة الطالبين:

وَهَلْ يَخْتَصُّ ذَبْحُهُ بِالْحَرَمِ؟ قَوْلَانِ: أَظْهَرُهُمَا: نَعَمْ. فَلَوْ ذَبَحَ فِي طَرَفِ الْحِلِ، لَمْ يُجْزِهِ وَالثَّانِي: يَجُوزُ ذَبْحُهُ خَارِجَ الْحَرَمِ، بِشَرْطِ أَنْ يُنْقَلَ وَيُفَرَّقَ فِي الْحَرَمِ قَبْلَ تَغَيرِ اللَّحْمِ، وَسَوَاءٌ فِي هَذَا كُلِهِ دَمُ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ[10].

من المهمِّ التنبّه إلى أنّ القولَ بجوازِ الذبحِ خارجَ الحرم، وإن لم يكن هو المعتمدَ (الأظهر) في المذهب الشافعي، إلا أنّه قولٌ معتبرٌ مذكورٌ في كتب المذهب، له حظٌّ من النظر، مستندٌ إلى ترجيحِ المعنى المقصود شرعًا، وهو إيصالُ اللحمِ إلى مستحقِّيه، على مجرّد مراعاةِ خصوصيّةِ المكان. وغايةُ ما اشترطه أصحابُ هذا القول هو إعادةُ اللحمِ إلى الحرم، وهو ما يدلُّ دلالةً بيّنةً على أنّ محلَّ الذبحِ ليس مقصودًا لذاته تعبّدًا، بل هو من قبيلِ الوسائل والإجراءات (الأمور التقنيّة) التابعة للمقصود. فيدورُ الحكمُ فيها مع تحقيقِ المصلحةِ وانتفاءِ الحرج، ويؤيِّدُ ذلك ما قرّره في مصرفِ لحومِ الدم، حيث نصّ الإمامُ النوويّ:

---

[9] أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ط. ٢، ج. ٢ (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م)، ٣٨٥.

[10] أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحقيق: قسم التحقيق والتصحيح في المكتب الإسلامي (دمشق)، بإشراف: زهير الشاويش، ط. ٣، ج. ٣ (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٩١)، ١٨٧.

وَهَلْ يَتَعَيَّنُ صَرْفُهُ إِلَى فُقَرَاءِ الْحَرَمِ، أَمْ يَجُوزُ إِلَى غَيْرِهِمْ أَيْضًا؟ قَوْلَانِ أَظْهَرُهُمَا: الثَّانِي[11].

يشير الاقتباس أعلاه إلى أن القصد من هذا الذبح هو توفير المنفعة (في شكل لحم) للمحتاجين، وليس مجرد التقيد بموقع جغرافي معين.

د. المذهب الحنبلي

ذكر الإمام البهوتي (توفي ١٠٥١ هـ/١٦٤١ م) ما يلي

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ وَقَوْلُهُ: ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ لَا يَمْنَعُ الذَّبْحَ فِي غَيْرِهَا ، كَمَا لَمْ يَمْنَعْهُ بِمِنًى ... (وَهُمْ) أَيْ: مَسَاكِينُ الْحَرَمِ مَنْ كَانَ مُقِيمًا (بِهِ، أَوْ وَارِدًا إِلَيْهِ مِنْ حَاجٍ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ لَهُ أَخْذُ زَكَاةٍ لِحَاجَةٍ كَالْفَقِيرِ، وَالْمِسْكِينِ، وَالْمُكَاتَبِ، وَالْغَارِمِ نَفْسَهُ فَإِنْ دَفَعَ مِنَ الْهَدْيِ أَوِ الْإِطْعَامِ إِلَى فَقِيرٍ فِي ظَنِّهِ ، فَبَانَ غَنِيًّا، أَجْزَأَهُ كَالزَّكَاةِ.[12]

يجيز المذهب الحنبلي الذبح خارج الحرم المكي ولكن توزيعه يكون على فقراء الحرم المكي . يُظهر هذا الرأي أن مكان الذبح عند علماء المذهب الحنبلي أمر تعقلي (معقول المعنى). كما يشير الرأي المذكور أعلاه إلى أن التوزيع مخصص للفقراء. وبالتالي إذا وجد فائض من اللحوم في الحرم المكي جاز الأخذ بهذا القول أساسا لتوسيع نطاق الذبح وتوزيعها خارج الحرم تحقيقا للمصلحة.

٦. القواعد الفقهية

عندما يثبت حكم بناءً على سياق حاجة معينة، فإذا تغير هذا السياق، فإن تطبيق الحكم يتطلب أيضًا إعادة وضعه في سياقه الجديد. وهذا يتماشى مع القاعدتين التاليتين:

- اَلْحُكْمُ يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ وُجُودًا وَعَدَمًا
- لَا يُنْكَرُ تَغَيُّرُ الْأَحْكَامِ بِتَغَيُّرِ الْأَزْمَانِ وَالْأَمْكَانِ

[11] النووي، روضة الطالبين، ج. ٣، ٥٧.

[12] منصور بن يونس البهوتي، كشاف القناع عن الإقناع، ط. ١، ج. ٦ (المملكة العربية السعودية: وزارة العدل، ١٤٢١-١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٠-٢٠٠٨ م)، ١٩٨.

د. الفتوى والتوصيات

بناءً على الدراسة المتعمقة للواقع التجريبي الحديث المتعلق بظروف الحج في الحرم المكي والظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعب الإندونيسي، والاطلاع على الأدلة الشرعية أعلاه، فإن مجلس الإفتاء والتجديد التابع للقيادة المركزية للجمعية المحمدية يقرر الفتوى والتوصيات التالية:

١. نص الفتوى

أ. تقرير أن نقل موقع ذبح هدي الدم من الحرم إلى إندونيسيا مشروع وصحيح شرعًا في الظروف الحالية من أجل تحقيق مصلحة أكبر للأمة وتجنب الإسراف والتبذير.

ب. يجب أن يتبع تنفيذ الذبح في إندونيسيا التوقيت المحدد، للحفاظ على سلامة العبادة كجزء من سلسلة مناسك الحج.

ج. يجب أن تفي الحيوانات المذبوحة بالمعايير الشرعية من حيث النوع والعمر والصحة. ويجب إدارة أموال الحجاج كأمانة كاملة دون إنقاص باستثناء التكاليف التشغيلية المعقولة والشفافة للتوزيع.

د. يجب إعطاء الأولوية في توزيع لحوم الدم المذبوح في الحرم المكي للبائس الفقير (الأشخاص الذين يعانون من البؤس والفقر المدقع) والمناطق التي تعاني من أزمات سوء التغذية (التقزم) والفقر المدقع في المناطق النائية من الأرخبيل الإندونيسي.

٢. التوصيات

أ. مناشدة جميع الحجاج، وخاصة أعضاء الجمعية المحمدية الذين يرغبون في الذبح في أرض الوطن بتوجيه أموال الدم الخاصة بهم من خلال مؤسسات الزكاة الرسمية مثل هيئة إدارة الزكوات والتبرعات للجمعية المحمدية والتي تمتلك نظام مساءلة ومحاسبة واضح في أرض الوطن. وذلك لضمان أن العبادة التي يتم أداؤها تتجنب ممارسات الاحتيال من قبل أفراد غير مسؤولين في الأراضي المقدسة وتقدم حقًا فوائد ملموسة للأمة.

ب. حث مؤسسة هيئة إدارة الزكوات والتبرعات للجمعية المحمدية على وضع إجراءات تشغيل موحدة شاملة بدءًا من جمع أموال الدم، واختيار الحيوانات، وصولاً إلى توزيع

اللحوم على المناطق المحتاجة لضمان الحفاظ على جودة البروتين حتى تصل إلى أيدي المستحقين.

هـ. الخاتمة

قد صيغت هذه الفتوى لتكون دليلًا يُرجع إليه لأعضاء الجمعية المحمدية ولسائر الأمة الإسلامية سائلين الله تعالى أن يرزق الأمة التوفيق الدائم للامتثال لأحكام شريعته تحقيقًا للطاعة واستجلاباً للمصلحة.

نصر من الله وفتح قريب.

حكم الحج بتأشيرة غير تأشيرة الحج، والمرور بمزدلفة، والتنازل في منى

(تمت مناقشته في الجلسة المنعقدة يوم الجمعة، ٥ ذوالحجة ١٤٤٥ هـ / ١٢ يونيو ٢٠٢٥ م)

تلقى مجلس الإفتاء والتجديد للرئاسة المركزية لجمعية المحمدية عدة أسئلة من جهات مختلفة حول الإشكاليات المعاصرة في أداء مناسك الحج، لا سيما في عام ٢٠٢٤. وهناك ثلاث قضايا على الأقل تُواجه وتحتاج إلى إيجاد حلول فقهية شرعية لها. أولاً: ظاهرة أداء الحج دون استخدام تأشيرة الحج؛ ثانياً: جواز المرور بمزدلفة من عدمه؛ وثالثاً: جواز التنازل (العودة إلى الفندق) أثناء التواجد في منى من عدمه. ولذلك، يرى مجلس الإفتاء والتجديد للرئاسة المركزية لجمعية المحمدية ضرورة تقديم توضيح للأسئلة أو القضايا المذكورة أعلاه. وفيما يلي بيانها بالترتيب.

الحج بتأشيرة غير تأشيرة الحج

وفقاً للقانون رقم ٨ لعام ٢٠١٩ بشأن تنظيم عبادتي الحج والعمرة، هناك نوعان من التأشيرات القانونية التي يمكن استخدامها لأداء الحج. أولاً: تأشيرة الحج ضمن الحصة المخصصة لإندونيسيا، سواء الحصة العادية أو الخاصة. ثانياً: تأشيرة حج المجاملة وهي عبارة عن دعوة من حكومة المملكة العربية السعودية، أو ما يُعرف أيضاً بحج الفرادى. وبناءً على ذلك، فإن تأشيرة الحج في حقيقتها هي تصريح كتابي يمنحه المسؤول المختص في مكتب ممثلية حكومة المملكة العربية السعودية في إندونيسيا، والذي يسمح لحامله بالسفر لأداء الحج إلى أراضي المملكة العربية السعودية. إن الأفراد الذين يؤدون الحج دون التأشيرة المذكورة في القانون - مثل استخدام تأشيرة الزيارة - لا يُسمح لها بذلك من وجهة النظر القانونية ويُعتبر حجها غير قانوني.

ومن المعلوم في الشريعة الإسلامية أن الحج عبادة في غاية الأهمية لأنه أحد أركان الإسلام الخمسة. وباعتباره إحدى الفرائض الدينية، يتطلب الحج استعداداً كبيراً ومكثفاً حتى يتمكن المرء من أدائه. وقد جاء في جزء من الآية ٩٧ من سورة آل عمران:

... وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ اِلَيْهِ سَبِيْلًا ۗ وَمَنْ كَفَرَ فَاِنَّ اللّٰهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعٰلَمِيْنَ.

تدل هذه الآية على أن فريضة الحج تشترط الاستعداد التام، أو ما عبرت عنه الآية بكلمة (الاستطاعة). ولا يقتصر هذا الاستعداد على الجانب الروحي فحسب، بل يشمل الجوانب البدنية واللوجستية والإدارية المعقدة جداً. ولذلك، فإن أداء الحج يتطلب إشراك الحكومة ليتم تنفيذه بشكل جيد ومنظم. وبالتالي، فإن الاستعداد (الاستطاعة) لأداء الحج لا يُنظر إليه من حيث الجاهزية البدنية والمالية واللوجستية فحسب، بل أيضاً من حيث الجاهزية الإدارية (الاستطاعة الإدارية). وفي هذا السياق، فإن الشخص الذي لا يستطيع الحصول على تأشيرة الحج الرسمية، يُعتبر غير مستوفٍ للجاهزية من الناحية الإدارية.

وعلاوة على عدم استيفاء شرط الجاهزية الإدارية، فإن أداء الحج بتأشيرة غير تأشيرة الحج يُشكل سبباً محتملاً في حدوث أضرار ومفاسد غير قليلة. **المفسدة الأولى:** إن أداء الحج بدون تأشيرة حج رسمية من شأنه أن يجلب الضرر والخسارة، سواء للشخص نفسه أو للآخرين.

فالخسارة التي قد تلحق بالشخص نفسه تتمثل في التهديد بعقوبات قانونية صارمة. وقد ذُكر في الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية بجمهورية إندونيسيا (kemenag.go.id) أن الحجاج الذين يتم القبض عليهم وهم يستخدمون تأشيرة الزيارة، سيتم احتجازهم، وترحيلهم، وقد يتعرضون لغرامة قدرها ١٠ آلاف ريال سعودي، أي ما يعادل ٤٢،٠٠٠،٠٠٠ روبية (اثنان وأربعون مليون روبية). وقد تم تأكيد هذه الغرامة أيضاً من قبل وزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية على موقعها الرسمي (moi.gov.sa). كما أن الحج بتأشيرة غير تأشيرة الحج يُعد مخالفة لأنظمة الهجرة قد تؤدي إلى عقوبات تتمثل في المنع من أداء الحج لمدة ١٠ سنوات متتالية.

أما الضرر الذي يلحق بالآخرين فيتمثل في التسبب في إعاقة التنظيم الأمثل للحج، مما سيؤثر لاحقاً على جوانب عديدة. إن أي عمل يسبب ضرراً، سواء للنفس أو للغير، هو أمر غير جائز. وينص حديث النبي صلى الله عليه وسلم المروي عن الصحابي عبادة بن الصامت والذي أخرجه ابن ماجه والذي أصبح قاعدة أصولية على:

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى أَنْ: "لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ" [رواه ابن ماجه].

ولذلك، فإن أداء الحج بتأشيرة غير تأشيرة الحج هو عمل محظور لأنه يسبب الكثير من المفاسد ويجب منع حدوثه. وقد جاء في القاعدة الفقهية أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح: دَرْءَ الْمَفَاسِدِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَلْبِ الْمَصَالِحِ.

المفسدة الثانية: التسبب في الظلم بل والوصول إلى مستوى أخذ حقوق الآخرين وسلبها. من الناحية العملية، فإن أداء الحج دون تأشيرة حج رسمية يأخذ تلقائياً حصة أشخاص آخرين. فقد شهد عام ٢٠٢٣ قيام ١٠٠،٠٠٠ حاج إندونيسي بأداء الحج مستخدمين تأشيرة الزيارة. هذا التجاوز في الطاقة الاستيعابية يجعل المساحة (الحيز) تضيق بشكل متزايد، سواء في منطقة الطواف، أو السعي، أو رمي الجمرات، أو الوقوف بعرفة، أو المبيت بمزدلفة ومنى. في حين أنه، بناءً على تقرير المديرية العامة لتنظيم الحج والعمرة، تُقدر المساحة المخصصة للحاج الواحد في مزدلفة بحوالي ٠,٢٩ متر مربع فقط، وهي أضيق من العام الماضي حيث كانت حوالي ٠,٤٥ متر مربع. ومع كثرة الحجاج الذين يحملون تأشيرات غير تأشيرات الحج، تصبح العديد من أماكن الحج أكثر ازدحاماً وتكدساً. حتى أنه في ظروف معينة يؤدي ذلك إلى إزعاج الحجاج الآخرين، وحدوث حالات إغماء، بل وقد يؤدي إلى الوفاة.

هذا التأثير السلبي يدل على أن أداء الحج دون تأشيرة حج رسمية هو في حقيقته عمل من أعمال سلب حقوق الآخرين. ولذلك يمكن تصنيفه كفعل إجرامي من المنظور الشرعي (جريمة دينية). في حين أن الله سبحانه وتعالى يشترط الطريقة الحسنة في فعل الخير، وخاصة العبادات الخاصة بما في ذلك الحج. وقد جاء في سورة البقرة (٢) الآية ١٨٨:

وَلَا تَأْكُلُوْٓا اَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوْا بِهَآ اِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوْا فَرِيْقًا مِّنْ اَمْوَالِ النَّاسِ بِالْاِثْمِ وَاَنْتُمْ تَعْلَمُوْنَ.

المفسدة الثالثة: يُعد الحج بتأشيرة غير تأشيرة الحج عملاً من أعمال الخداع (الغش)، لأنه يتطلب تزوير الوثائق والتلاعب بالمعلومات. وبذلك، فإن استخدام تأشيرة غير تأشيرة الحج الرسمية لأداء الحج يمكن اعتباره شكلاً من أشكال الاحتيال على الحكومة والسلطات المختصة. وقد توعد

رسول الله صلى الله عليه وسلم من يمارس الغش بعدم الاعتراف به كجزء من أمته. وينص حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي أخرجه مسلم عن الصحابي أبي هريرة رضي الله عنه:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا، وَمَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا" [رواه مسلم].

وعلاوة على ذلك، ذُكر في حديث آخر أنه يجب على المسلمين الطاعة والالتزام بالشروط التي اتفقوا عليها. فقد جاء في الموطأ، حديث عن الصحابي أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

الْمُسْلِمُوْنَ عَلَى شُرُوطِهِمْ [رواه مالك].

وبناءً على ذلك، يُعلم أن عملية أداء الحج بتأشيرة غير تأشيرة الحج تنطوي على الكثير من الأمور التي يمكن تصنيفها كشكل من أشكال الفسوق المنهي عنه في أداء الحج. فقد جاء في جزء من الآية ١٩٧ من سورة البقرة (٢):

... فَمَنْ فَرَضَ فِيْهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوْقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ....

وكذلك في الحديث الذي رواه الترمذي عن الصحابي أبي هريرة رضي الله عنه:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ، وَلَمْ يَفْسُقْ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ [رواه الترمذي].

بناءً على التوضيح أعلاه، يمكن استخلاص عدة نتائج، وهي: **أولاً:** يتحتم أداء الحج باستخدام تأشيرة حج رسمية، لأنها تمثل جزءاً من الاستطاعة الإدارية المشترطة. **ثانياً:** الانطلاق لأداء الحج بتأشيرة غير تأشيرة الحج هو عمل محظور لأنه يسبب الكثير من المفاسد، ومنها الإضرار بالنفس وبالآخرين، وعمل من أعمال الظلم يتمثل في أخذ حقوق الآخرين، فضلاً عن كونه داخلاً في أعمال الغش والاحتيال.

وعلاوة على ذلك، ينبغي تقديم التوصيات التالية: **أولاً:** مطالبة الحكومة باتخاذ تدابير وقائية فورية لسد الذرائع أمام إساءة استخدام تأشيرات الزيارة لانتهاك أنظمة الحج. **ثانياً:** تحتاج حكومة جمهورية إندونيسيا إلى تعزيز التنسيق مع حكومة المملكة العربية السعودية ذات الصلة، وفي هذه الحالة، إشراك وزارة الخارجية بجمهورية إندونيسيا ووزارة الخارجية بالمملكة العربية

السعودية. **ثالثاً:** بالإضافة إلى التنسيق مع الجانب السعودي، تحتاج حكومة جمهورية إندونيسيا أيضاً إلى تعزيز التنسيق بين الوزارات الثلاث المعنية، وهي وزارة الشؤون الدينية، ووزارة القانون وحقوق الإنسان، ووزارة النقل، وغيرها من المؤسسات ذات الصلة، لمنع أي جهة بجدية من فرصة أداء الحج دون استخدام تأشيرة الحج. ومن إحدى سبل ذلك عدم إصدار تأشيرة زيارة لأي شخص يُخشى أن يستغلها لأداء الحج بشكل غير قانوني. **رابعاً:** يجب على الحكومة القيام بحملات توعية مكثفة للمجتمع حول وجوب استخدام تأشيرة الحج الرسمية لأداء الحج وحظر استخدام التأشيرات غير المخصصة للحج.

المرور بمزدلفة

وفيما يتعلق بأحكام المرور بمزدلفة، فقد قدم مجلس الإفتاء بياناً، سواء من خلال "إرشادات مناسك الحج" أو القرارات المتعلقة بالحج الواردة في "مجموعة قرارات الترجيح" الجزء الثالث. ورد في الجزء الثالث من مجموعة قرارات الترجيح (HPT) نقطتان مهمتان:

أولاً: يأتي الحجاج إلى مزدلفة عندما تغرب شمس يوم ٩ ذي الحجة. وخلال الرحلة من عرفة إلى مزدلفة، يُسن قراءة التلبية والدعاء. وأثناء المبيت، تُؤدى صلاتا المغرب والعشاء جمع تأخير وقصراً. ويتم النوم (الاستراحة) حتى وقت الفجر. تتوافق هذه الممارسة مع هدي النبي صلى الله عليه وسلم، ومن أدلتها، حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن الصحابي جابر والذي رواه مسلم:

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ ... حَتَّى أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ، فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ اضْطَجَعَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ، وَصَلَّى الْفَجْرَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ... [رواه مسلم].

ثانياً: أما بالنسبة لمن كان له عذر، فيجوز له التوقف لفترة وجيزة في مزدلفة مع البقاء في الحافلة (المركبة) أو النزول منها ومغادرة مزدلفة قبل الفجر. وهذا يتوافق مع الحديث الذي رواه البخاري عن عائشة رضي الله عنها:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: نَزَلْنَا الْمُزْدَلِفَةَ، فَاسْتَأْذَنَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَوْدَةُ أَنْ تَدْفَعَ قَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ، وَكَانَتِ امْرَأَةً بَطِيئَةً، فَأَذِنَ لَهَا، فَدَفَعَتْ قَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ،وَأَقَمْنَا حَتَّى

أَصْبَحْنَا نَحْنُ، ثُمَّ دَفَعْنَا بِدَفْعِه، فَلَأَنْ أَكُونَ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا اسْتَأْذَنَتْ سَوْدَةُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَفْرُوحٍ بِهِ [رواه البخاري].

توضح النقطتان المشروحتان أعلاه أنه، من حيث المبدأ، يُقام المبيت في مزدلفة حتى الفجر كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم. ومع ذلك، إذا كانت هناك مشقة تُشكل عذراً مبرراً من الناحية الشرعية، فيجوز استبدال استحباب المبيت بالمرور ثم النزول أو البقاء في الحافلة.

وتعد النقطة الثانية في الوقت نفسه أساساً لجواز آلية المرور التي تخطط لها الحكومة كبديل للمبيت في مزدلفة للفئات المعرضة لخطر الإصابة بالأمراض، وكبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمرافقين لهم. في المخطط الذي أصدرته الحكومة، ذُكر أن المرور سيتم يوم ٩ ذي الحجة من الساعة ١٩:٠٠ إلى الساعة ٢٢:٠٠ بتوقيت المملكة العربية السعودية. حيث سينتقل الحجاج من عرفة، مروراً بمزدلفة، دون النزول منها والتوجه مباشرة إلى منى.

العذر، في هذه الحالة، لا يُنظر إليه فقط من منظور حالة الحجاج الذين يعانون من ضعف بدني، سواء بسبب قابليتهم للتعرض للأمراض، أو الشيخوخة، ولكن أيضاً بسبب ظروف معينة. على سبيل المثال، مرافقو ذوي الاحتياجات الخاصة، الذين قد يكونون أصحاء ولائقين بدنيًا، ولكن لكونهم مرافقين، يُسمح لهم بالمرور. ويشمل ذلك أيضاً حالة ضيق المساحة الناجمة عن تشييد بعض المرافق في منطقة مزدلفة. علاوة على ذلك، في عام ٢٠٢٤، يتكون ٢١٪ من حجاج إندونيسيا من فئة كبار السن، والمعرضين للمرض، وذوي الاحتياجات الخاصة. الازدحام الشديد للحجاج المصحوب بضيق المساحة (الحيز) يؤدي إلى زيادة احتمالية الإصابة بالمرض للحجاج من الفئات المعرضة للأمراض، وكبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة. وقد جاء في إحدى القواعد الفقهية:

إِذَا تَعَذَّرَ الْأَصْلُ يُصَارُ إِلَى الْبَدَلِ.

هذه القاعدة تمثل أساس الانتقال من المبيت إلى المرور. في سياق الحج، يكون المبيت في مقام الأصل (الحكم الأساسي)، والمرور في مقام البدل (الحكم البديل). وبناءً على ذلك، إذا كان المبيت كأصل شرعي يصعب تنفيذه لوجود عذر شرعي، فيمكن الأداء من خلال تنفيذ المرور كبديل للحكم الأساسي.

ويشير أساس هذه القاعدة أيضاً إلى أن الحاج الذي يستوفي شروط تنفيذ المرور، لا تلزمه فدية (دم). لأنه في الحقيقة لم يترك أو يتخلى عن أحد مناسك الحج ليستوجب عليه الدم. بل يُعتبر أنه أدى جميع المناسك، مع استبدال المبيت في مزدلفة بالمرور عبر مزدلفة.

كما يمكن للحجاج المسموح لهم بالمرور أن يمروا عبر مزدلفة في تلك الليلة في أي وقت دون التقيد بأول الليل، أو أوسطه، أو آخره. ويستند هذا إلى التحليل اللغوي في حديث سودة المذكور سابقاً. حيث جاء في هذا الحديث أن سودة انطلقت أولاً قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وبقية القافلة دون أي تفصيل حول موعد انطلاق سودة إلى منى. تستخدم صياغة الحديث عبارة "قَبْلَهُ وَقَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ"، بينما كلمة "قَبْلَ" هي كلمة تدل على الوقت بشكل عام مما ينفي توفير معلومات محددة عن وقت انطلاق سودة. وبناءً على ذلك، لم تقدم عائشة رضي الله عنها كراوية للحديث أي توضيح (ترك الاستفصال) للوقت الذي سمح فيه رسول الله لسودة بالانطلاق من مزدلفة. وقد جاء في إحدى القواعد الأصولية:

حِكَايَةُ الْحَالِ اِذَا تَرَكَ فِيهَا الْاِسْتِفْصَالُ تَقُومُ مَقَامَ الْعُمُوْمِ فِي الْمَقَالِ.

يقود هذا التحليل اللغوي إلى استنتاج مفاده أن وقت الليل في الحديث الذي يوضح انطلاق سودة من مزدلفة، هو الليل كله، سواء أوله أو أوسطه أو آخره. وبناءً على ذلك، فإن المرور الذي يتم تنفيذه لا يقتصر أيضاً على أول الليل، أو أوسطه، أو آخره. بناءً على التوضيح أعلاه، يمكن استخلاص النتائج التالية: **أولاً:** من حيث المبدأ، يُوجه الحجاج في الوضع الطبيعي للمبيت بمزدلفة ليلة ١٠ ذي الحجة حتى طلوع الفجر، ثم ينطلقون بعد ذلك إلى منى. **ثانياً:** بالنسبة لمن يواجه مشقة (عذراً) سواء بسبب حالته البدنية، أو الظروف المحيطة، يجوز له استبدال المبيت بمزدلفة بالمرور. **ثالثاً:** يمكن للحجاج الذين يستوفون معايير جواز المرور القيام بالمرور في أي وقت، سواء في أول الليل، أو أوسطه، أو آخره، ولا يلزمهم دم.

التنازل (العودة إلى الفندق) بعد التواجد في منى

ورد في الجزء الثالث من مجموعة قرارات الترجيح (HPT)، أنه بعد المبيت وأداء العبادات المختلفة في مزدلفة، يُوجه الحجاج للتوجه إلى منى. وفي منى، يرمي الحجاج جمرة العقبة ٧ مرات

باستخدام الحصى. وهذا كما ورد في أحد أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما والذي أخرجه مسلم:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ وَكَانَ رَدِيفَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَنَّهُ قَالَ فِي عَشِيَّةِ عَرَفَةَ وَغَدَاةِ جَمْعٍ لِلنَّاسِ حِينَ دَفَعُوا: عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ، وَهُوَ كَافٌّ نَاقَتَهُ حَتَّى دَخَلَ مُحَسِّرًا - وَهُوَ مِنْ مِنًى - قَالَ: عَلَيْكُمْ بِحَصَى الْخَذْفِ الَّذِي يُرْمَى بِهِ الْجَمْرَةُ، وَقَالَ: لَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ [رواه مسلم].

وفيما يتعلق بأداء مناسك الحج في منى، تخطط الحكومة أيضاً لآلية التنازل لتوقع اكتظاظ الحجاج. ورغم أن المساحة في منى أكبر منها في مزدلفة، إلا أن المساحة المخصصة لكل حاج لا تزال ضيقة نسبياً، حيث تبلغ حوالي ٠,٧٩ متراً مربعاً (أو سنتيمتراً حسب النص الأصلي المعبر عن ضيق المساحة). ويتم تنفيذ ذلك بعد العودة من مزدلفة يوم ١٠ ذي الحجة بالذهاب إلى مكان الإقامة (الفندق). ثم يعود الحجاج إلى منى في اليوم التالي لأداء بقية المناسك فيها. وهذا يدل على أن التنازل الذي تقصده الحكومة في حقيقته هو العودة إلى الفندق على فترات متقطعة أثناء أداء العبادات الموجه بها خلال فترة التواجد في منى، بما في ذلك رمي الجمرات، سواء كان الرمي بالنفس أو بالتوكيل، في حين يظل المُوكِّل في خيمته بمنى.

وفي هذا السياق، فإن مبدأ التيسير المعزز بأساس حفظ الدين وحفظ النفس يُعد في حقيقته أساساً لجواز آلية التنازل لمن يُخشى عليهم من مواجهة المشقة بل والتعرض للخطر إذا بقوا في منى. وقد شرع الله مبدأ التيسير هذا في كل عبادة مفروضة. ومن الأدلة التي تدل على ذلك:

١. جزء من الآية ٧٨ من سورة الحج (٢٢):

... وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ ...

٢. جزء من الآية ١٨٥ من سورة البقرة (٢):

... يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ۖ ...

٣. الحديث الذي رواه البخاري عن عائشة رضي الله عنها:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ :مَا خُيِّرَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا أَخَذَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا، فَإِنْ كَانَ إِثْمًا كَانَ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنْهُ، وَمَا انْتَقَمَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِنَفْسِهِ إِلَّا أَنْ تُنْتَهَكَ حُرْمَةُ الله، فَيَنْتَقِمَ لله بِهَا [رواه البخاري].

وتتوافق هذه الأدلة أيضاً مع بعض القواعد الفقهية. ومنها:

اَلْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرُ.

كذلك القاعدة الأخرى:

إِذَا ضَاقَ الْأَمْرَ اتَّسَعَ.

ورد في كتاب "جامع المسائل في علم الأصول والمقاصد"، أن المشقة المقصودة هنا هي العبء والصعوبة التي يواجهها المرء في تطبيق الأحكام الشرعية. ولذلك، فإن حالة الضعف الجسدي بسبب كبر السن، والجسد المعرض للأمراض، بما في ذلك حالة الإعاقة (ذوي الاحتياجات الخاصة) لدى الشخص، جديرة جداً بأن تُصنف على أنها مشقة تُصعب أداء الحج بشكل طبيعي. وبناءً على ذلك، فإن المرور والتنازل اللذين يمثلان آليات للتغلب على هذه الصعوبة، يُعدان جزءاً من التيسير ونوعاً من الاتساع المسموح به. (إرشادات مناسك الحج، الباب ٩، العبادات في مزدلفة، النقطة ٢).

ويجب التنويه إلى أن الحجاج الذين ينفذون آلية التنازل، لا تلزمهم فدية (دم) خلال فترة التنازل لأنه في الحقيقة لا توجد عبادة قد تُركت عند القيام بالتنازل. وبالمثل، إذا قام الحاج بالتنازل ووكل رمي الجمرات لحاج آخر من الشباب، فلا يلزمه دم أيضاً.

وهذا يتفق مع رأي الجمهور باستثناء المذهب المالكي الذي يوجب الدم. والأمر يختلف إذا لم يذهب الحاج إلى منى على الإطلاق وبناءً على ذلك ترك العبادة المسنونة مثل رمي الجمرات، فإن هذا الحاج يُلزم بدفع الدم. وذلك لأنه قد ترك إحدى واجبات مناسك الحج. فقد ورد في الجزء الثالث من مجموعة قرارات الترجيح (HPT) أن أحد أسباب وجوب الدم/الهدي هو ترك واجب من واجبات الحج مثل رمي الجمرات، والإحرام من الميقات، والمبيت في مزدلفة، والمبيت في منى، أو طواف الوداع. ويستند هذا الحكم إلى الآية ١٩٦ من سورة البقرة (٢):

وَاَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلّٰهِ ۗ فَاِنْ اُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ۚ ....

بناءً على التوضيح أعلاه، يمكن استخلاص عدة نتائج: **أولاً:** من حيث المبدأ، العبادة الموجهة في الحج هي المبيت في منى بعد الإفاضة من مزدلفة، ورمي الجمرات، وأداء العبادات اللاحقة لها. **ثانياً:** يُسمح بالتنازل للحجاج الذين لديهم عذر شرعي، سواء كان يتعلق بالحالة البدنية، مثل خطر الإصابة بالمرض، أو كبار السن، أو ذوي الاحتياجات الخاصة، أو العذر المتعلق بمكان وظروف التنفيذ. ويستند جواز التنازل هذا إلى مبدأ التيسير الذي يقتضي توفير السهولة. **ثالثاً:** التنازل المقصود هنا هو الذهاب والعودة من منى إلى الفندق على فترات متقطعة أثناء أداء العبادات في منى. لذا، عندما يقوم الحاج بالتنازل، فهذا لا يعني أنه لا يتواجد في منى على الإطلاق وأنه لا يؤدي العبادات أثناء تواجده فيها. **رابعاً:** الحاج الذي يتنازل وفي وقت رمي الجمرات يكون متواجداً في خيمة منى ويوكل حاجاً آخر، لا يلزمه دم. **خامساً:** الحاج الذي يعجز تماماً عن الذهاب إلى منى ولا يؤدي العبادات المشروعة فيها، يلزمه دم، لأنه قد ترك أحد واجبات الحج.

هذه هي فتوى مجلس الإفتاء والتجديد التابع للرئاسة المركزية لجمعية المحمدية بشأن استخدام تأشيرة غير تأشيرة الحج، والمرور، والتنازل. نأمل أن تكون مفيدة ومنيرة للبصيرة.

والله أعلم بالصواب.